

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية

المصارف الإسلامية الأردنية (٢٠١٠-٢٠١٧)

External and Internal Determinants affecting Jordan Islamic Banks

Profitability (٢٠١٠-٢٠١٧)

إعداد الطالب

معتز عطا محمد المنايسة

(١٧٢٠٥٠٣٠٢٠)

إشراف

الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٩

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ یَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ ءَامَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ

دَرَجٰتٍ وَّ اللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ ﴿۱۱﴾

صدق الله العظيم

[المجادلة: 11]

تفويض

أنا الطالب: **معتز عطا محمد المناعسة** ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في المؤسسة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **معتز عطا محمد المناصية** الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٣٠٢٠

التخصص: تمويل ومصارف الكلية: كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

الأردنية

(٢٠١٧-٢٠١٠)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وبناءً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أي حق من التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / / ٢٠١٩ م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية

المصارف الإسلامية الأردنية

(٢٠١٧-٢٠١٠)

External and Internal Determinants affecting Jordan Islamic Banks

Profitability

(٢٠١٠-٢٠١٧)

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١٩م

إعداد الطالب

معتز عطا محمد المناعسة

إشراف

الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
الدكتور غازي الرقيبات	(مشرفاً ورئيساً)
الدكتور احمد الخزاعلة	(عضواً)
الدكتور محمود الجرادات	(عضواً)
الدكتورة ديمة درادكة	(عضواً خارجياً)

إهداء

إلى من سعوا وشقوا وتحملوا آلام السنين من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى
من علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وعزيمة وإرادة

والديّ العزيزين بارك الله في عمركما

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إخواني وأخواتي

حفظكم الله

إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى
العبارات في العلم إلى من صاغوا لنا حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة
العلم والنجاح

أساتدتنا الكرام

الباحث

معتز عطا لمناعسة

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة لإكمال هذه الدراسة.

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب البصمة الواضحة على هذا الجهد العلمي المتواضع أستاذي ومشرفي الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات، وأتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس كافة في الجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

كما أوجه شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة الدكتور احمد الخزاعلة، والدكتور محمود الجرادات، الدكتورة ديمة درادكه عضواً خارجياً على تفضلهم بمناقشة رسالتي هذه وتحمل أعباء قراءتها وتقييمها، وتزويدي بآرائهم وملحوظاتهم التي ساهمت في تصويب أخطائها وتدارك ما قد يعتريها من أسباب الخلل والنقص.

والشكر الموصول لجامعتي وأعضاء الهيئة التدريسية الموقرة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

وحسبي ذلك جهدي وما توفيقني إلا بالله .. والله من وراء القصد

الباحث

معتز عطا لمناعسة

قائمة المحتويات

ج	تفويض
د	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
هـ	قرار لجنة المناقشة
و	إهداء
ز	شكر وتقدير
ح	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ل	الملخص
ن	ABSTRACT
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	١-١ المقدمة:
٣	٢-١ أهداف الدراسة:
٤	٣-١ أهمية الدراسة:
٤	٤-١ مشكلة الدراسة:
٥	٥-١ نماذج الدراسة:
٦	٦-١ فرضيات الدراسة:
٨	٧-١ مصادر جمع البيانات:
٨	٨-١ مجتمع وعينة وحدود الدراسة
٨	٩-١ التعريفات الإجرائية
١٢	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
١٢	المقدمة:
١٣	١-٢ المبحث الأول: المحددات الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية
٢٧	٢-٢ المبحث الثاني: المحددات الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية
٤١	٣-٢ المبحث الثالث: مفهوم الربح والربحية ومؤشراتها
٤٨	٤-٢ المبحث الرابع: الدراسات السابقة

٦١	الفصل الثالث منهجية الدراسة واختبار الفرضيات
٦١	١-٣ منهجية الدراسة
٦٢	٢-٣ الاختبارات المستخدمة
٦٦	٣-٣ نماذج الدراسة
٦٧	٤-٣ فرضيات الدراسة
٨٠	الفصل الرابع النتائج والتوصيات
٨٠	١-٤ النتائج
٨٦	٢-٤ التوصيات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
.١	ملخص الدراسات السابقة
.٢	اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)
.٣	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة
.٤	نتائج اختبار Hausman
.٥	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي
.٦	نتائج اختبار Hausman
.٧	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت
.٨	نتائج اختبار Hausman
.٩	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي
.١٠	نتائج اختبار Hausman
.١١	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل
١	نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الأردنية

المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

الأردنية (٢٠١٧-٢٠١٠)

إعداد

معتز عطا محمد المناعسة

إشراف

الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تم إجراء هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية التي يبلغ عددها ثلاثة مصارف خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠١٠) باستخدام أسلوب Panel data.

وقد شملت الدراسة المتغير التابع المتمثل بربحية المصارف الإسلامية المقاسة بـ (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالمحددات الخارجية، وهي: التضخم وعرض النقد والمحددات الداخلية المتمثلة بكفاية رأس المال والسيولة.

فإن أبرز ما توصلت إليه الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال، وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة السيولة، وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE) وعدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، إضافةً إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال، وعدم وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة وعدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم وعدم وجود تأثير معنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها : على إدارة المصارف الإسلامية بذل المزيد من الجهد من اجل تقليل سيولة عن طريق التنوع في الفرص الأستثمارية لما لها دور بارز في زيادة معدلات الربحية، و قيام الدراسات المستقبلية بأخذ المزيد من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية، وايضاً على إدارة المصارف الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية في إعداد الخطط الاستراتيجية المستقبلية للمصرف.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الربحية، المحددات، الخارجية والداخلية.

External and Internal Determinants affecting Jordan Islamic Banks

Profitability
(٢٠١٠-٢٠١٧)

By
Mutaz Ata Mohd Al Manasah

Supervisor
Dr. Ghazi Abdul Majid Al - Rakeebat

ABSTRACT

This study aimed at studying the external and internal determinants affecting the profitability of Jordanian Islamic banks. The study was carried out on three Jordanian Islamic banks during the period (٢٠١٠-٢٠١٧) using panel data method. Where the study included the variable dependent on the profitability of Islamic banks measured by (average) return on assets and return on property rights and independent variables of external determinants which are Inflation, money supply and internal determinants of capital adequacy and liquidity.

The findings showed a negative and moral impact of the capital adequacy, a positive and moral effect of capital liquidity, a positive and moral effect of money supply on the profitability of Islamic banks (ROE). In addition, there is no significant moral effect of inflation on the profitability of Islamic banks, no significant effect of capital adequacy ratio, no significant and moral effect of capital liquidity, no significant effect of inflation and money supply on the profitability of Islamic banks (ROA).

The research recommended some important recommendations that are the following: Islamic banks administration should put much effort to decrease capital liquidity

through the diversity of investing opportunities that plays a role in increasing the profitability average. The future studies should also take into consideration the internal and external variables affecting the profitability of Islamic banks. Moreover, the administration of Islamic banks should consider the external factors of elaborating the strategic future plans of the bank.

Keywords: Islamic banks, profitability, determinants, external and internal.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

يعد القطاع المصرفي في نظام الاقتصاديات الحديثة من أهم القطاعات المؤثرة في العالم؛ لما يقوم به من وظيفة: جذب المدخرات على المستوى المحلي والأجنبي وإعادة توظيفها من خلال تقديم القروض للأفراد والشركات في مجالاتها كافة، وعليه؛ يعد القطاع المصرفي الحلقة الأكثر اتصالاً بين المقترضين والمدخرين.

فقد نشأت المصارف الإسلامية في الربع الأخير من القرن العشرين، وكانت معظم أنشطتها مشروعة، فمنها ما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها، مثل: الفائدة لذلك جاءت الفكرة في إنشاء المصارف الإسلامية التي هي مؤسسة تلتزم في أعمالها كلها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتمتاز بأنها مصارف متعددة الوظائف؛ فهي تقوم بدور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ولا تقوم بتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية التي تمارسها، ولا تقوم على علاقة مقرض مع مقترض فقط بل بتقديم التمويل وفقاً لصيغ المضاربة والمرابحة والمشاركة على أساس تحمل مخاطر المشاركة بنتائج الربح والخسارة وتستهدف المصارف الإسلامية باعتبارها مصرفاً متعدد الوظائف، المساهمة الإيجابية والفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد المصارف الإسلامية في مفهومها العام مؤسسات هادفة لتحقيق الربح كغيرها من المؤسسات المالية والمصارف التقليدية مع اختلاف الآليات والوسائل المستخدمة - كما أشرنا فيما سبق - لأن مؤشر الربحية بالنسبة لها مؤشر مالي هام

تستطيع من خلالها تحقيق الاستمرارية والتوسع واستقطاب شريحة جديدة من العملاء وتعزيز ثقة العملاء الحاليين؛ لذلك تسعى المصارف دائماً نحو تعظيم الأرباح، فهو أيضاً دليل على كفاءة الإدارة في توجيه الأموال نحو أنشطة واستثمارات ناجحة.

ونظراً للدور البارز الذي حققته الصيرفة الإسلامية والتقدم الذي حدث فيها، أصبح من الضروري النظر وتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية ومعرفة عوامل الفشل والنجاح فيها من خلال دراسة المصارف الإسلامية الأردنية، ومما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية قد حققت نجاحاً قوياً في إثبات كون الصيرفة الإسلامية قابلة لتلبية احتياجات العصر التمويلية التي تطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة، فقد أثبتت الصيرفة الإسلامية بحق أن المصارف الإسلامية قادرة على مجاراة أحدث التطورات في عالم المال والاقتصاد، وتتميز بمزايا حقيقية عن التمويل الربوي، وتصلح كأساس لقيام نظام أساسي لإدارة المصارف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية.

وتأخذ المصارف الإسلامية ميزة تنفرد بها عن غيرها من المصارف التقليدية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في معاملاتها كافة أخذاً وعتاءً، وتسعى المصارف الإسلامية إلى أن تكون مكتفية ذاتياً وقادرة على ضبط الجانب المادي حتى لا تقع في محددات تحد من ربحيتها، وتسعى هذه الدراسة إلى الاطلاع على أهم المحددات الخارجية والداخلية التي من شأنها الحد من ربحية المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة الممتدة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٧).

٢-١ أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن المحددات التي من الممكن أن تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية بشكل عام في الأردن، وتمكين القطاع المصرفي الإسلامي من تحسين مستوى الأرباح من خلال تحديد العوامل التي من الممكن أن تؤثر عليها، فهذا يساعدها من خلال تقديم مقترح لتحسين قدرة المصارف الإسلامية- على منافسة البنوك التقليدية والنهوض بمفهوم الصيرفة الإسلامية، والقدرة على جذب فئات المدخرين والمستثمرين كافة، الذين يتم اعتبارهم أساس الحركة المصرفية، حيث تم تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:

١- تحديد أثر المحددات الخارجية المتمثلة بتضخم وعرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية.

٢- تحديد أثر المحددات الداخلية المتمثلة بكفاية رأس المال والسيولة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية.

٣- التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد المصارف الإسلامية في تحديد العوامل الخارجية والداخلية الأكثر تأثيراً على الربحية مقاسة بالعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول.

٣-١ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة أمام حجم التحديات الكبيرة والتطورات السريع في نظام الصيرفة، في أنه أصبح من الضروري أن تتعرف المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية على العوامل التي تؤثر وتحد من ربحيتها؛ لذلك أُجري هذا البحث للدراسة والتعرف إلى مجمل نقاط الضعف والقصور ومحاولة معالجتها وتجنبها، وأيضاً التعرف إلى جوانب القوة ومحاولة تعزيزها حتى يتمكن هذا القطاع الهام من الاستمرار في نشاط وتحقيق أفضل العوائد في جانب المحددات أو العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل أساسي بقرارات الإدارة وأهدافها. تساعد هذه الدراسة البنوك الإسلامية في الأردن على تحسين أدائها وربحيتها لتكون قادرة على الصمود والمنافسة بكفاءة في النظام المصرفي الأردني.

٤-١ مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر تحديات كبيرة، ويعود السبب في ذلك أنها تعمل في نظام بيئي سريع التقلب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فإن الهدف الرئيس للمؤسسات المصرفية الإسلامية تعزيز أدائها التجاري وتدعيم مركزها المالي من أجل مواجهة المنافسة القوية بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية التقليدية والمصارف الإسلامية، المنافسة أيضاً مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق عوائد وأرباح عالية، وتعد الربحية أمراً حيوياً للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بكفاءة إدارة المصرفية في استثمار ودائعها ومدخراتها المالية في تحقيق الأرباح، حيث يمكن قياس أداء البنوك بمقدار الأرباح التي تحققها في ضوء هذه الأمور المذكورة أعلاه أصبح من الأهمية القصوى التعرف إلى هذه المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية.

٥-١ نماذج الدراسة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النماذج التالية:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots (١)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots (٢)$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots (٣)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots (٤)$$

حيث إن:

المتغيرات التابعة:

• ROA_{it} : العائد على الأصول

• ROE_{it} : العائد على حقوق المساهمين

المتغيرات المستقلة:

$Cade_{it}$: نسبة كفاية رأس المال

Liq_{it} : نسبة السيولة

Inf_{it} : معدل التضخم

Ms_{it} : عرض النقد

ϵ_{it} : حد الخطأ

β_0 : مقطع الانحدار

β_1 ، β_2 : معاملات الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

٦-١ فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى $H_{0,1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0,11}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0,12}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية.
- الفرضية الرئيسية الثانية $H_{0,2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0,21}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0,22}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية.

النموذج الأول

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots (1)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

وينبثق عنها الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية الأولى $H_{0,1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA,ROE).

- الفرضية الفرعية الأولى: H.11: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA,ROE).
- الفرضية الفرعية الثانية: H.12: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA,ROE).

النموذج الثاني:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (4)$$

وينبثق عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الثانية H.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE,ROA).

- الفرضية الفرعية الأولى: H.21: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE ,ROA).
- الفرضية الفرعية الثانية: H.22: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE ,ROA).

٧-١ مصادر جمع البيانات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية للدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

٨-١ مجتمع وعينة وحدود الدراسة

أ. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان ، وعددها ثلاث بنوك.

ب. عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان ، وعددها ثلاث بنوك.

ج. حدود الدراسة الزمنية: تم إعداد الدراسة خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧.

٩-١ التعريفات الإجرائية

المصارف الإسلامية: "مؤسسة مالية نقدية تقوم بمجموعة من الأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة" (ارشيد ٢٠٠١).

الربحية: هي علاقة بين مقدار الأرباح التي تحققها المنشأة، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، ويمكن أن تقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح ومجموع الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الملكية أو قيمة الموجودات (عقل، ٢٠٠٨).

نسبة الربحية: تعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية إذ إنها تمكن من قياس قدرة المصرف على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وهذا يعني أننا نستطيع من خلال هذا المؤشرات قياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ومن ثم قدرتها على البقاء والمنافسة (فهد، ٢٠٠٩). ومن هذه النسب:

أ - معدل العائد على حقوق المساهمين:

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين، فإن ارتفاع معدل العائد على حقوق المساهمين هو دليل أداء الإدارة الكفؤ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل مخاطرة عالية ناجمة عن الرفع المالي، بينما يشير الانخفاض إلى تمويل متحفظ من القروض (الزبيدي، ٢٠٠٤).

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين

ب - معدل العائد على الأصول:

يقيس العائد على الأصول العلاقة بين الربحية وحجم الأصول، ومدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته؛ أي نصيب وحدة من الموجودات من صافي الربح (هندي، ٢٠٠٠).

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

كفاية رأس المال: يشير مصطلح كفاية رأس المال إلى مقدار الأموال المملوكة المتاحة لدعم أنشطة أعمال المصرف، وبالتالي فإن رأس مال المصرف يعمل كعامل سلامة في حالات الطوارئ، ومن المتوقع أن يؤثر استثمار الرأس مالي على الربحية إيجابياً نظراً؛ لأنه يوسع الإنتاج، ويهدف إلى تحسين المبيعات والتدفقات النقدية والقدرة على تحقيق الأرباح (أبو زيد، ١٩٩٤).

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / (المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية) ≤ 8

السيولة: تعرف بأنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر أو بأقل خسارة ممكنة، وتظهر مخاطر السيولة في حال عجز المصرف عن تغطية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في تواريخها، وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى قدرة المصرف على اقتراض الأموال، ووفرة الأصول السائلة لتغطية السحوبات (حماد، ٢٠١١).

نسبة السيولة النقدية = النقدية في الصندوق + (أرصدة لدى المصارف وأوراق مالية) تستحق خلال شهر / المطلوبات المتداولة

عرض النقد: هو مقدار التغير في المعروض النقدي الذي يشير إلى مجموع التغير في كل من: صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي، وصافي الموجودات الجانبية أيضاً، وهو تعبير عن الوضع الاقتصادي للدولة (Haron, ٢٠٠٤).

$M1 =$ النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

$M2 =$ النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) + الودائع الزمنية.

$M^2 + \text{الودائع الحكومية والآجلة والادخارية لدى المؤسسات غير البنكية} = M^3$

$M^3 + \text{شهادات الودائع القابلة للتفاوض} = M^4$

$M^4 + \text{شهادات الودائع الأخرى القابلة للتفاوض وما فوق } 1000000 = M^5$

التضخم: يمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة العامة في مستوى الأسعار أو الانخفاض المستمر في قيمة النقود، وهو الحالة التي يكون فيها المقدار المتوفر من القوة الشرائية الذي يرغب السكان في إنفاقه أكبر من الناتج المتوفر من السلع والخدمات؛ أي الحالة التي تكون فيها الكمية المعروضة من السلع غير قادرة على مواجهة الطلب (الأشقر، ٢٠٠٢). ويتم قياسه كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{INft}{(INft - INft - 1)}$$

١٠-١ هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول، إضافةً إلى الفصل الأول الذي يشكل الإطار العام للدراسة، ويُقدم الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، واستعراض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، والإطلاع على المحددات الخارجية والداخلية التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية، ويراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الثالث فيناقش بيانات الدراسة ومنهجيتها، ويتطرق الباحث في هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يُقدم مصادر جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ونماذج الدراسة وفرضيات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، ويُقدم المبحث الثاني عرض وتحليل البيانات ومناقشة تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال التقارير المالية للمصارف. وأخيراً يُقدم الفصل الرابع أهم النتائج والتوصيات للدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

تحقيق الأرباح وتعظيمها وزيادة حقوق ملكيتها من خلال زيادة سعر السهم هو الغاية والهدف الذي تسعى إليه المصارف سواء التقليدية أو الإسلامية، وتحقيق الأرباح يمكن أن يحافظ على استمرارية وبقاء المصارف أو المؤسسات المالية وتدعيم مركزها المالي وأيضاً ملاءتها المالية ، حيث يساهم تحقيق الأرباح في زيادة قدرة المؤسسات والمصارف الإسلامية والتقليدية على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، إذ تتعرض المؤسسات والمصارف بنوعها للخسارة، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها إلى مشكلة العسر المالي التي تقود هذه المؤسسات إلى تصفيتها.

ومن اللافت للانتباه أن كثيراً من الاعتبارات تقيد تعظيم الأرباح في المصارف الإسلامية، فالاحتفاظ بمقدار عالٍ من السيولة والسعي باتجاه الاستثمار الآمن لأموال المودعين، وتجنب الكثير من المخاطر، فإن جميع هذه الأمور تحد من قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وتعظيمها. ومن ناحية أخرى، ولكي يحقق المصرف الأرباح المرغوب فيها التي تعظم ثروة حملة الأسهم يتوجب عليه توظيف الأموال التي تم تجميعها من مصادر مختلفة بأعلى كفاءة ممكنة وتقليل النفقات لأقصى حد ممكن. ولتحقيق هذا الأمر يسعى المصرف إلى الحصول على قدر من الودائع بتكاليف قليلة، وتكون مدة هذه الودائع طويلة؛ أي أنه يسعى إلى الحصول على ودائع ثابتة لكي يتمكن من إعادة استثمارها على شكل قروض طويلة الأجل؛ لأنها تعود بعائد مرتفع ومخاطر متدنية، وعلى هذا النحو الذي سوف يؤدي إلى زيادة القيمة العادلة لأسهم المصرف نفسه.

فالربحية هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي شاركت في تحقيقها إذ تعدّ هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارة المصرف؛ لأنها تعدّ مقياساً للحكم على كفاءتها ومدى فاعليتها في استثمار موجوداتها، فهي تشكل نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات.

١-٢ المبحث الأول: المحددات الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية

تنقسم المحددات المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية إلى محددات خارجية وداخلية: أما المحددات الخارجية فإنها لا تقع تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم بها؛ لأن الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية تكون شاملةً لجميع القطاعات دون استثناء، فيصعب السيطرة عليها، ناهيك عن تعرُّض المنظمات في الوقت نفسه إلى هذه المحددات، والتي يمكن الإشارة إليها ضمن ما يلي: عوامل خارجية تم إدراجها في هذه الدراسة (التضخم والعرض النقدي)، وعوامل داخلية تحتل أهمية أكبر من خلال قدرة الإدارة على السيطرة عليها والتحكم بها وتوجيهها بطريقة يراها أصحاب الخبرة أنها تسير في الطريق الصحيح، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية، التي تم إدراجها في الدراسة (كفاية رأس المال والسيولة).

١-١-٢-٢ المطلب الأول: التضخم

مما لا شك فيه أن التضخم مشكلة تؤرق اقتصاديات الدول لما يصاحبها من آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد، فتسعى الدول جاهدة إلى الحد من معدلات التضخم بكل أنواعها.

١-١-٢-٢-٢ الفرع الأول: مفهوم التضخم:

يمكن تعريف التضخم بأنه "الزيادة العامة في مستوى الأسعار أو الانخفاض المستمر في قيمة النقود، وهو الحالة التي يكون فيها المقدار المتوفر من القوة الشرائية الذي يرغب السكان في إنفاقه أكبر من الناتج المتوفر من السلع والخدمات؛ أي الحالة التي تكون فيها الكمية المعروضة من السلع غير قادرة على مواجهة الطلب" (الأشقر، ٢٠٠٢).

هناك اتجاهان رئيسان لتعريف مفهوم التضخم: الأول: يعرف التضخم بناءً على أسبابه، والآخر بناءً على مظاهره وآثاره.

عرف الاقتصادي الأمريكي Friedman ظاهرة التضخم، بأنها: الزيادة المفرطة في إصدار النقد؛ فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائماً وأبداً، ويقر Keynes بهذا التعريف مع تمييزه بين حالتين في الاقتصاد الحالة الأولى دون مستوى التشغيل الكامل، وبناءً عليها فإن زيادة الأسعار سوف تحفز الاقتصاد وبالنتيجة ستؤدي إلى انخفاض البطالة، وإلى الاستخدام الشامل، وهذا النوع من التضخم محمود عند Keynes، أما التضخم السيئ الناشئ عن الإفراط في إصدار النقد بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام حيث ينتج عن هذه الزيادة ارتفاع مستوى الأسعار ومن بعدها انخفاض القوة الشرائية للنقود.

أما الاتجاه الآخر في توضيح التضخم فهو الذي يركز على المظاهر والآثار وهذا هو الاتجاه السائد حالياً بين أغلب الاقتصاديين، والذي يعرف مفهوم التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار خلال فترة زمنية معينة (هذلول، ٢٠١٠).

٢-١-١-٢ الفرع الثاني: أسباب التضخم

العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم في الاقتصاد يمكن إجمالها بما يلي:

١- التضخم الناجم عن الطلب:

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي الكمية المعروض منها، فينتج عن ذلك خلق فائض في الطلب الكلي مما يؤثر عكسياً على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن الممكن أن يكون مصدر فائض الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك، ومن الممكن أيضاً زيادة حجم الائتمان المصرفي، أو يكون ناتج عن زيادة العوائد النقدية من الخارج يكون سببها عوائد التصدير أو عوائد التحويلات الخارجية (الأمين، ٢٠٠٢).

٢- التضخم الناجم عن زيادة التكاليف:

يتشكل هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر إنتاج السلع والخدمات مما يدفع بالمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم أو خدماتهم للمحافظة على هامش الربح المتاح لهم الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما هو الحال في ارتفاع أسعار البترول الذي يعدّ من عناصر الإنتاج لمعظم المنتجات (الخصاونة، ٢٠٠٠).

٣- التضخم المستورد:

يكون السبب في هذا النوع من التضخم زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة ويؤثر بشكل خاص على اقتصاديات الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاد الصغير التي تعتمد على المستوردات في تلبية احتياجاتها المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى تعرض السوق المحلي إلى زيادة في الأسعار تسببها الدول المصدرة التي تعاني من التضخم أصلاً، والذي ينتقل إلى السوق المحلي عن طريق السلع المستوردة (أبو السندس وزيود، ٢٠٠٨).

٢-١-١-٣ الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

١- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل: يصيب التضخم الفئة من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة بشكل كبير، مما ينتج عنه تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة، ويستفيد بالمقابل أصحاب الدخل المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أرباحهم والمحافظة على مستوياتهم المعيشية.

٢- آثار التضخم على إعادة توزيع الثروات: يمكن التفريق بين أصحاب الثروات الحقيقية وبين أصحاب الثروات المالية، وأثر التضخم على كل منهما؛ فأصحاب الثروات المالية سوف يخسرون جزءاً من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية، أما أصحاب الثروات المالية الحقيقية فإن التضخم سوف يزيد من قيمة استثماراتهم.

٣- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار: سينتج عن الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار مع ثبات مقدار الدخل للفرد و انخفاض القوة الشرائية لهذه الدخل، مما يترتب عليه توجه ادخار الأفراد إلى تناقص من أجل المحافظة على مستوى الاستهلاك.

٤- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والشركات في تلبية احتياجاتهم من السلع والمواد الأولية الأجنبية المستوردة رخيصة الثمن مقابل السلع المحلية مرتفعة الثمن، وينتج عن ذلك ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات المحلية للخارج.

٥- الآثار الاجتماعية الناتجة عن التضخم: تراجع القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها لفئات أخرى سيعمق من فجوة التوازن الاجتماعي بين الأفراد مما ينتج عنه ظهور سلوكيات اجتماعية مرتبطة بالبعد الاقتصادي، منها: الرشوة والسرقة والاختلاس والنهب والتهرب الضريبي والجمركي، إلى تدني ولاء الموظفين لرب العمل والبحث عن فرص أخرى للكسب غير المشروع وتدني إنتاجية العمل نتيجة شعورهم بعدم عدالة الأجور، ونتيجة ذلك ستتراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة.

٦- أثر التضخم على الإنتاج: إن استمرار ظاهرة التضخم على المدى البعيد سوف ينتج عنه آثار ضارة بالإنتاج نتيجة ضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي وأيضاً الاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخول النقدية، وفي الجهة المقابلة سيتجه المنتجون إلى شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية بحجم يفوق الاحتياجات الفعلية لأعمالهم (هذلول، ٢٠١٠)

٢-١-١-٤ الفرع الرابع: طرق قياس التضخم

هناك مؤشران يتم استخدامهما لبيان حركة التغير في الأسعار، ومن مقاييس التضخم:

١- المخفض الضمني للنواتج المحلي

هو ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية، ويتم حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس للسنة نفسها. ونستطيع القول: إنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي سالباً أو موجباً أو أقرب إلى الصفر، فهذا يدل على وجود استقرار اقتصادي، أما في حال ابتعدت قيمة النمو الموجبة عن الصفر فهذا يدل على ارتفاع في مستوى الأسعار والعكس في الحالة السالبة (الخصاونة، ٢٠٠٠).

٢- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

يعدّ هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم استخداماً وشيوعاً؛ فهو يعكس حجم التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت هذه المكتسبات خدمية أو سلعية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ لأنه يعكس حجم التدهور الذي يطرأ على مقدار القوة الشرائية للنقود، وعليه فإن العلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة هي علاقة عكسية؛ فارتفاع السلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود والعكس صحيح، ويفيد هذا الرقم في قياس المتغيرات التي تحدث على مستويات الأسعار من حين إلى آخر أو من مكان إلى آخر، وتكمن أهميته في كونه يعكس التدهور الذي من الممكن أن يطرأ على القوة الشرائية للنقود وربطها بقدرة الفرد لامتلاك السلع والخدمات (الروابي، ٢٠٠٧).

وأيضاً من الممكن قياسه عن طريق حركات الأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلك، وبناءً على ذلك يرتبط الدخل مع ارتفاع التكاليف، وكذلك مع الدخل المرتفع إذ يؤدي التضخم إلى زيادة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وأيضاً الاستثمار فيؤدي إلى زيادة مستوى الأرباح وهذه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات والاستثمار تؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وعليه نستطيع أن نقول إنه إذا زاد دخل المصرف أكثر من التكاليف تكون نتيجة تأثير التضخم إيجابية على الربحية ومن ناحية أخرى إذا كان ارتفاع التكاليف أسرع وأكبر من دخل المصرف فيكون عندها تأثير التضخم سلبياً على ربحية المصارف الإسلامية (Abu Hasan, 2013).

وبعدّ معدل التضخم أبرز وأهم المحددات التي لها تأثير على الربحية في المصارف حيث يعتقد الباحث (Revell 1980) أن معدل التضخم يمكن أن يعد من أهم وأكثر العوامل التي تؤثر على الربحية في المصارف، وأيضاً يضيف أن تأثير التضخم على ربحية المصارف يتوقف على مقدار زيادة رواتب الموظفين في المصارف وغيرها من المصاريف التشغيلية بمعدل أسرع من معدل التضخم، وتتمثل القضية هنا في مقدار نضج الاقتصاد بحيث يصبح تنبؤ الدقيق بتضخم ممكن، ونتيجة هذا التنبؤ تستطيع المصارف السيطرة على مصروفاتها التشغيلية ويؤكد أيضاً (Perry 1992) أن مقدار تأثير التضخم على المصارف يتوقف على مقدار الإحاطة الكاملة به، وهذا يعني أن المصرف يستطيع تعديل أسعار الفائدة من أجل زيادة عوائده بشكل أسرع من زيادة التكاليف، ويكون بذلك قد حقق أرباحاً اقتصادية أعلى، أما في حال أن المصرف لم يستطع التنبؤ بالتضخم فإن تكاليفه في هذه الحالة ستفوق الإيرادات، وبالنتيجة سوف يؤثر على أداء المصرف، وبناءً على ذلك سيتضح أثر التضخم السلبي على الربحية، ومن الدراسات على المستوى القطاع المصرفي الأردني التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين ربحية والتضخم: دراسة (Jarrah et.al., 2010) ومن الدراسات التي أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية المصارف الإسلامية ومعدل التضخم دراسة (ابو وادي، 2017).

٢-١-٢ المطلب الثاني: عرض النقد

يحتل موضوع عرض النقد والتغيرات التي تطرأ عليها أهمية كبيرة من واقع انعكاساتها على الاقتصاد المحلي بصورة عامة، فهناك العديد من التغيرات الاسمية التي لها تأثير على عرض النقد، مثل: الدخل والإنفاق والاستثمار، وأيضاً سعر الفائدة والأسعار (Morgan, ١٩٩٢).

واختلف علماء الاقتصاد على مر العصور بشأن تحديد نطاق مفهوم عرض النقد، ويعود ذلك لتباين وتعدد وظائف عرض النقد كونه وسيلة للتبادل أو وحدة حساب فقط.

٢-١-٢-١ الفرع الأول: مفهوم عرض النقد

ويقصد بعرض النقد تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادةً من قبل السلطات النقدية، وهي: الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بأنواعها كلها (بن علي، ٢٠٠٨).

ويمكن تعريف عرض النقد، بأنه: "كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وكمية وسائل الدفع هي عبارة عن إجمالي النقود وعلى خلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة" (الدليمي، ١٩٩٠).

ومن الممكن أن نقول إن عرض النقد هو مقياس لمجموع ما يحتويه الاقتصاد من نقد حيث إن ارتفاع النقد المعروض يؤدي إلى زيادة معدلات السيولة في السوق، ولدى المصارف الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز تلك الأموال على الاستثمار، وبالتالي من المتوقع زيادة العوائد والأرباح وقد يقصد بعرض النقد مجموعة من الوسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة؛ أي أنه يضم وسائل الدفع المتاحة جميعها في التداول، والتي في حوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة. وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزاً واسعاً من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوماً محدداً ومتفقاً عليه، وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه وتجدر الإشارة إلى أن عرض النقد يعد بمثابة دين على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية إصدار النقد إذ إنه التزام عليها وحق لحائزته على التصرف المطلق بالبلغ الذي في حوزتهم (بخيت، ٢٠٠٦).

وقد توصلت أغلب الدراسات إلى نتيجة وجود علاقة إيجابية بين عرض النقد والربحية في القطاع المصرفي، من هذه الدراسات: (Molineux and Thornton, ١٩٩٢)، و (Hanon and Azmi, ٢٠٠٤).

٢-١-٢-٢ الفرع الثاني: مقياس عرض النقد

لقد وضعت هناك مجموعة من المقاييس المتعددة لعرض النقد تبعاً لمكونات عرض النقد وكمية وحجم وسائل الدفع، ومن أهمها ما يلي:

١- العملة في التداول (M٠):

وتمثل العملة المتداولة بين أيدي الجمهور أو العملة التي خارج الجهاز المصرفي؛ لكونها تشكل جزءاً مهماً في عرض النقد، ولتأثيرها المباشر عليها؛ فيمكن اعتبارها مقياساً من مقاييس عرض النقد (الجبوري، ٢٠٠٨).

٢- المفهوم الضيق لعرض النقد (M١):

يعبر عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١) عن الوظيفة الأولى للنقود، وهي: التبادل، ومن بعدها تعريف الأصول التي تدخل في هذا المفهوم بأنها الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة والتي تمتاز عن غيرها من الأصول بأنها أداة مباشرة للدفع بكل سهولة ويسر، ويتكون العرض النقد بمفهومه الضيق من العملة الورقية والمعدنية خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) لدى المصارف وكل أنواع الحسابات التي يمكن السحب عليها عن طريق الشيكات، ويستبعد هذا المفهوم العملة التي يحتفظ بها الجمهور المصرفي في خزائنهم، وأيضاً تم استبعاد ما يعرف بأشباه النقود، مثل: الودائع الاستثمارية والادخارية باعتبارهم لا يتعاملون بالسيولة التي تتمتع بها العملة المتداولة والودائع تحت الطلب، وهذا يقلل من إمكانية استخدامها كوسيط للتبادل (الجبوري، ٢٠٠٨).

وعلى هذا يمكن التعبير عن عرض النقد (M١) بالمعادلة:

$$M١ = \text{النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)}.$$

ويرى الاقتصادي Filed Stein أن عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) هو المناسب لتحديده، لأنه يتضمن العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم للإنفاق الفوري والسريع، أما الودائع الزمنية؛ فهي ليست مقبولة الدفع إلا بعد تحويلها إلى إحدى وسائل الدفع السريعة، وأشار أيضاً إلى أن البنك الفدرالي الأمريكي يفضل الرقابة على عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)؛ لأن جميع مكوناته تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني في حين أن مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) باستثناء (M1) لا تخضع بعضها لمتطلبات الاحتياطي القانوني (Filed Stein, ١٩٩٦).

٣- المفهوم الواسع لعرض النقد (M2):

يعدّ عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) أكثر دقة من ناحية العلاقة بينه وما بين الدخل القومي والسلطة النقدية أيضاً تستخدمه كوسيلة للرقابة على السيولة، ويعدّ المفهوم الواسع لعرض النقد (M2) أوسع من المفهوم الضيق؛ فهو يشمل الودائع غير الجارية (ودائع التوفير وودائع لأجل) إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وبمعنى آخر نستطيع أن نقول إنه يشمل عرض النقد (M1) مضافاً إليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود)، مثل: الودائع الادخارية (البخيت، ٢٠٠٥).

$M2 = \text{النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)} + \text{الودائع الزمنية.}$

٤- المفهوم الأوسع لعرض النقد (M٣)

وهو مفهوم أوسع للنقد يتضمن كلاً من مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١)، وأيضاً عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢)، وتلك الأصول المالية التي تتصف بدرجة عالية نسبياً من السيولة، مثل: الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية والآجلة والادخارية لدى المؤسسات غير المصرفية، ويعرف بمصطلح إجمالي السيولة المحلية ويطلق على (M٣) في الاقتصاد السيولة العامة للاقتصاد (عامر، ٢٠١٠).

$$M٢ = M٣ + \text{الودائع الحكومية والآجلة والادخارية لدى المؤسسات غير البنكية.}$$

ولأن عجلة النظام الاقتصادي تمتاز بالتطور السريع والمستمر، توسع - نتيجة ذلك - مفهوم عرض النقد أكثر مما سبق، وخاصة في الدول المتقدمة؛ لتطورها الاقتصادي والمصرفي الذي نتج عنه تقدم الوعي المصرفي لدى الأفراد، وتطور عاداتهم من الناحية المصرفية وتنوع الموجودات المالية وتعدد أشكالها، مما سهل أن يصبح لدينا عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M٤) و (M٥) كما يلي (العيسى، ٢٠٠٤):

$$M٤ = M٣ + \text{شهادات الودائع القابلة للتفاوض}$$

$$M٥ = M٤ + \text{شهادات الودائع الأخرى القابلة للتفاوض وما فوق ١٠٠٠٠٠٠.}$$

٢-١-٣ الفرع الثالث: الجهات الرئيسية التي تتحكم بعرض النقد

١- الحكومة:

وتقوم بإصدار النقود بمساعدة من خلال وزارة المالية، وهي النقود القانونية، ولكنها لا تشكل الحجم الكبير من عرض النقد؛ لأن الغاية من إصدارها ما هو إلا تسهيل المبادلات التجارية صغيرة الحجم والقيمة، إضافةً إلى تحديد حجم المعاملات المالية والقوائم المالية والحسابات بصورة دقيقة وأقرب إلى الواقع، مثل: الأسهم والسندات والعملات والمصكوكات، فمثلاً في الأردن وحدة النقد الأساسية هي الدينار أما المشتقات الأدنى فتشمل (٥٠٠ فلس، ٢٥٠ فلس، ٥٠ فلس، ٢٥ فلس، ١٠ فلوس، ٥ فلوس) ولا تقع كمية النقود المساعدة المصدرة تحت سيطرة المصرف المركزي إلا أن إصدارها يتم بتشاور معه في الوقت نفسه (هذلول، ٢٠١٠).

٢- المصرف المركزي:

يعدّ المصرف المركزي من أهم المؤسسات المالية وهو رأس الهرم للنظام المصرفي ويشكل الدعامية الأساسية للنظام النقدي والمالي ويلعب دوراً مهماً في تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدولة، وكما يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن السياسات النقدية بكل أدواتها وجوانبها إلى جانب الوظائف الأخرى للمصرف المركزي، ويتمتع المصرف المركزي باحتكار إصدار النقد فهو يعدّ الجهة الوحيدة المصدرة في كل دول العالم وخاصة في الدول النامية التي تتميز بضعف أجهزتها المصرفية كما أن النقود التي يصدرها، تقبل التعامل بها بقوة القانون والتي تشكل الجزء الأكبر من مجمل عرض النقد ويتولى المصرف المركزي إصدار النقود بفئات متعددة اعتماداً على وحدات النقد الأساسية مثل الدينار الأردني ويذهب النقد الذي يتولى المصرف المركزي إصداره إلى فئتين: إما أن يذهب إلى الأفراد أو إلى الجمهور المصرف المركزي؛ أي المصارف التقليدية على شكل احتياطات لديها كما أن المصرف المركزي لا يصدر النقد بطريقة عشوائية، بل هناك دوافع وحوافز رئيسة لإصدار المصرف المركزي النقد، وهي: زيادة الموجودات الجانبية من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة، وعليه كلما زادت الموجودات التي تم ذكرها يستطيع المصرف المركزي إصدار النقد مقابلها (عبد الحميد، ٢٠٠٣).

٣- المصارف التجارية:

تخلق المصارف التجارية نقوداً، ولكن ليست بمعنى النقود القانونية كما المصرف المركزي والحكومة بل من نوع آخر يسمى: النقود المصرفية أو نقود الودائع، وهي نقود ائتمانية بمعنى تعدّ ديناً على الجهة التي تصدرها وحقاً لحاملها، ويتم خلقها من خلال الودائع الجارية لديها حيث وجدت المصارف أن حجم الودائع يفوق حجم المسحوبات فاستغلت هذه الفجوة بين ما يتم إيداعه وبين ما يسحب بإقراض الأموال.

ومع مرور السنوات وتعدد أشكال الودائع وأشكال السحب ظهر لدينا الشيكات، وهي من وسائل الدفع التي يستطيع الأفراد بواسطتها إتمام عملياتهم بدون الحاجة إلى حمل النقود حيث بقيت النقود لدى المصرف ثابتة تقريباً لا تتغير، وإنما تتغير فقط القيود المحاسبة التي تثبت حق لأحد الأطراف، ونتيجة ذلك قامت المصارف باستغلال هذه الفجوة في منح وتقديم القروض من خلال الودائع الجارية، فنتوصل إلى أن المصارف لديها أموال جاهزة للإقراض تخرج من أحد المصارف، ولكنها تعود إلى المصارف مرة أخرى، ويتم السحب عليها بالشيكات واستطاعت المصارف بفضل هذه الفجوة أن تضاعف حجم الأموال لديها وهمياً، والتي تزداد مع كل عملية إقراض (هذلول، ٢٠١٠).

٢-١-٢-٤ الفرع الرابع: مرونة عرض النقد

إن مقدرة عرض وسيط التبادل على موازنة نفسه للتغيرات في حجم التجارة دون حدوث تغير في المستوى العام للأسعار إنما يشار إليه على أنه المرونة النقدية، وعليه فإن مرونة عرض النقود تعني مقدرة عرض النقود على الموازنة بطريقة مناسبة للتغيرات في الكمية الكلية للنقود، وذلك بغرض التخفيف من التقلبات الموسمية والدورية في الطلب على النقود ودرجة المرونة النقدية، إنما تتوقف على سلوكيات وقوة البنك المركزي؛ فالسياسات النقدية للبنك المركزي توضع بغرض تحقيق ذلك، ولكن فاعلية السياسة النقدية

وفقاً لممارسة البنك المركزي تتوقف على حالة سوق النقود وعلى التعاون من جانب المؤسسات المالية الأخرى. فالبنك المركزي يستطيع أن يقوم بوظيفته في الإدارة النقدية بدرجة عالية من المرونة النقدية فقط عندما يكون سوق النقد سوقاً متقدماً ومنتظماً، وعندما يكون جميع المؤسسات المالية الأخرى تحت إشراف البنك المركزي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أبو دلو، ٢٠١٢).

٢-٢ المبحث الثاني: المحددات الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

الأردنية

فيما يخص العوامل الداخلية تحتل هذه العوامل أهمية أكبر كما تم ذكرها سابقاً من خلال قدرة الإدارة من السيطرة عليها والتحكم بها وتوجيهها بطريقة التي يراها أصحاب الخبرة أنها تسير في الطريق الصحيح، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية التي تم إدراجها في الدراسة (كفاية رأس المال والسيولة).

١-٢-٢ المطلب الأول: كفاية رأس المال

إن مفهوم كفاية رأس المال يستخدم كثيراً في المصارف وفي التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المصارف، وكذلك في الاتفاقيات الدولية المتعلقة في تنظيم عمل المصارف سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، ومن هذه الاتفاقيات: بازل، والتي تركز أساساً على مبدأ كفاية رأس المال عند إصدار المعايير المتعلقة بذلك (Faccio and Xu, ٢٠١٥).

وتمثل نسبة كفاية رأس المال وكيفية حسابها أهمية ضرورية للقائمين عليها من الباحثين والخبراء؛ لأنها تعدّ جوهر إدارة المخاطر. ولهذا كانت اتفاقيات بازل الدولية الثلاثية التي تركز على موضوع كفاية رأس المال، وكان هناك تعديلات متتالية وتطوير مستمر على مقررات بازل بما يتوافق مع المستجدات كافة التي تطرأ على الساحة العالمية، وإضافة معالجات لأنواع جديدة من المخاطر يتم أخذها بعين الاعتبار عند احتساب كفاية رأس المال.

٢-١-١- الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم كفاية رأس المال

أقرت لجنة بازل الدولية في عام ١٩٨٨ ما يطلق عليه بمعيار بازل ١، حيث وضعت معايير عملية تطبيقية لقياس ملاءة المصرف معتمداً على مقدار حجم رأس المال بحيث لا يقل عن ٨%، ومقارنة بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية. وفي عام ١٩٩٩ قامت لجنة بازل بتطوير بازل ١ إلى ما يعرف بمعيار بازل ٢ ليتواءم مع ما يشهده العالم من ازدياد في درجات المخاطر ليست فقط المالية، وإنما أيضاً المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق والإدارة (Goodhart, ٢٠١١).

ويقوم بازل ٢ بقياس المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والائتمان ليتم تحديد مستوى المطلوب لرأس مال المصرف، وفي الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أجمع القائمون على لجنة بازل على مجموعة من القواعد الجديدة لتعمل على زيادة رأس مال المصرف إلى الحد الذي يوجب على المصرف الاحتفاظ به كاحتياطي ليتمكن من مواجهة المخاطر؛ أي الخسائر المتوقعة (Goodhart, ٢٠١١).

وقد تم تحديد موعد زمني يمثل الأول من كانون الثاني لعام ٢٠١٣، ليتم التطبيق التدريجي للقواعد الجديدة، والتي عرفت بمعيار بازل ٣ وتم الالتزام الكامل في تطبيقها في عام ٢٠١٩. يشير مصطلح رأس المال إلى مقدار الأموال المملوكة المتاحة لدعم أنشطة أعمال المصرف، وبالتالي فإن رأس مال المصرف يعمل كعامل سلامة في حالات الطوارئ، ومن المتوقع أن يؤثر الاستثمار الرأسمالي على الربحية إيجابياً نظراً لأنه يوسع الإنتاج ويهدف إلى تحسين المبيعات والتدفقات النقدية والقدرة على تحقيق الأرباح (أبو زيد، ١٩٩٤).

يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من المواءمة والتوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف ومقدار حجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه (الزيدانين، ١٩٩٩).

وتعدّ نسبة رأس المال من النسب الضرورية؛ لأنها توضح كيف تؤثر أسهم المصرف على الربحية، وأيضاً تقيس قدرة المصرف على تحمل الخسائر التي ممكن أن يتكبدها المصرف في المستقبل، ولهذا يجب أن يكون متغيراً مهماً لتحديد ربحية المصارف؛ لأن النسبة كذلك تمثل متطلب رأس مال فقط، ولكنها أيضاً بديل للمخاطر (Athanasoglou, ٢٠٠٥).

ولقد تعددت وجهات النظر واختلفت حول كفاية رأس المال، فبعضها كان مرتبطاً بكفاية رأس المال بالمخاطر، ومنها ما ركز على الأثر البيئي على حسن أداء مصادر المصرف، ومنها ما ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة، ويتوقع (الكراسنة، ٢٠٠٦) من كل مصرف أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر لدى المصرف، وكذلك إلى مقدرة المصرف على تعريف وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، إذ إن أثر كل من القروض مخاطر السوق والمخاطر الأخرى على الوضع المالي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال، وأن تنوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مقدار حجم رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب.

وللاهتمام المتزايد بكفاية رأس المال خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ويعود السبب إلى تسارع عجلة التطورات الاقتصادية والمالية في العالم، وأيضاً نشوء أزمة المديونية، والتحرك نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وإنشاء المصارف والفروع خارج الدولة الأم، فقد وصل هذا الاهتمام إلى حده الأعلى في تقرير لجنة بازل عام ١٩٨١ (الشماع، ١٩٩٠).

يعدّ موضوع كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) من أهم وأبرز التحديات التي تسعى المصارف جاهدة إلى تحقيقها، وذلك بهدف تقوية مراكزها المالية والقطاع مصرفي أيضاً يضمن الحفاظ على أموال المودعين، وقد خطت كثير من الدول خطوات مهمة ومتميزة في هذا الطريق في السنوات الأخيرة واختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين الدول المختلفة (شليبي، ٢٠٠٣).

وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية فإن هذه المصارف تواجه مشاكل تتعلق بكيفية قياس الملاءة والتي تعود بصورة أساسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموال تلك المصارف، حيث إنها لا تتطلب عائداً ثابتاً كما في المصارف التقليدية كما أنها يمكن من الناحية النظرية أن تتحمل الخسارة إضافةً إلى اختلاف طبيعة الأدوات المالية التي تستخدمها عن الأدوات المالية المستخدمة في المصارف التقليدية، فقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بتقديم معيار كفاية رأس المال يقيس بشكل مناسب ملاءة المصارف الإسلامية، إلا أن هذا المعيار يواجه مشكلة عدم الانسجام والتوافق بين مكونات كل من البسط والمقام، الأمر الذي لا يمكن معه اعتباره مقياساً ملائماً للملاءة، علاوة على ذلك فإنه يتميز بعدم القدرة من الناحية العملية على تحديد المسؤولية عن الخسائر الناشئة عن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، وبالتالي تحديد الجزء من بسط النسبة الذي سيستخدم لمواجهة هذه الخسائر، إضافة إلى أن توظيفات المصرف الممولة من حسابات الاستثمار المشترك التي تمثل جزءاً من موجودات المصرف الخطرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مقام نسبة كفاية رأس المال (الشيخ، ٢٠٠٥).

ويرى بعض الباحثين أن جودة رأس المال للمصارف ذات الرأس مالية الجيدة من المتوقع أن تكون أكثر أماناً وأقل مخاطراً، وتقل الأرباح لأنه من المفترض أن تكون هذه المصارف أكثر أماناً، وبالتالي ترتبط نسبة رأس المال هذه بشكل عام بشكل سلبي بأرباح البنوك، ومع ذلك إذا كان رأس المال التنظيمي يمثل تقييداً ملزماً من التكلفة يمكن أن يعني أن رأس المال هو الجزء من التكلفة وإعادة الاستثمار، وهذا من الممكن أن يؤدي إلى وجود علاقة إيجابية بين رؤوس الأموال والأرباح كما تشير هذه النسبة إلى نقل الأرباح نحو العملاء، وبالتالي إذا أعيد استثمارها فسوف يؤدي لعلاقة إيجابية مع الأرباح (Flamini et.al., ٢٠٠٩).

ويتولى البنك المركزي هذي المهمة من خلال الفرض على المصارف الالتزام بمقررات لجنة بازل بالاحتفاظ بمقدار كافٍ من الأموال بما لا يقل عن ١٢% ولكن يمتاز القطاع المصرفي في الأردن وخاصة الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة أعلى من النسبة المحددات في مقررات لجنة بازل وتصل النسبة حسب التقارير الصادرة عن البنك المركزي ما نسبته ١٨%-٢٢% تقريباً، وكما يتولى البنك المركزي باختبار مقدار كفاءة المصارف باستخدام الاختبارات الضاغطة في مجالات عدة ليقس قدرة وكفاءة تعامل المصارف الإسلامية والتجارية مع هذه الأزمات بشكل آمن (التقارير السنوية للبنك المركزي، ٢٠١٧).

يعدّ رأس المال حماية لحقوق دائنين في أي مؤسسة في حال عدم وجود مخصصات كافية لمواجهة الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً وكذلك الحال بنسبة للمصارف يعدّ رأس المال الخط الأول والأخير لمواجهة أية خسائر محتملة في حال انخفاض أي من بنود الأصول وعدم توفر أي مخصص يستوعب هذا الانخفاض (Saunders and Cornet, ٢٠٠٢).

ولا شك بأن النشاط المصرفي يحتاج إلى رأس مال أقل لمواجهة أي خسارة محتملة، مما تحتاج إليه المؤسسات غير المصرفية ويعمل المصرف بنسب تشغيلية مرتفعة، ويعود السبب في تلك الرقابة المفروضة من قبل المصرف المركزي، إلى اهتمام لجنة بازل بأهمية رأس المال المصرفي من خلال التركيز على مفهومه المستند إلى المخاطر، فكلما زادت درجة مخاطر المصرف تطلب ذلك منه زيادة رأس ماله بالنسبة إلى الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، وتتم إدارة مخاطر رأس المال وفق الأسس التالية المتمثلة تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال واشتراط معدلات كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى وعدم السماح بالعمل بمعدلات كفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى، فعند تأسيس المصرف يجب تحديد رأس المال الذي ينسجم ويتلاءم مع الخطة الاستراتيجية المقترحة للبنك، والأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء البنك إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المرحلة الأولى

والتأكد من قدرة المساهمين على تقديم الدعم الإضافي والتأكد من أن الرأس المال كافٍ لتغطية الخسائر المتوقعة كلها، سواء كانت ائتمانية أم سوقية (BIS Jan, ٢٠٠١)، وهناك مجموعة الدراسات التي أشارت إلى هذه النسبة وعلاقتها في الربحية، ومن هذه الدراسات: Voong and (Chan ٢٠٠٠) فقد أثبت أن رأس المال يؤثر تأثيراً إيجابياً على الربحية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة. وقد توصلت (Abreu and Mendes, ٢٠٠٢) إلى النتيجة نفسها، وهي: وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والربحية المصرفية ولقد توصلت دراسة أبو وادي ٢٠١٧، إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال و الربحية المصارف الإسلامية الأردنية معبر عنها بالعائد على حقوق الملكية.

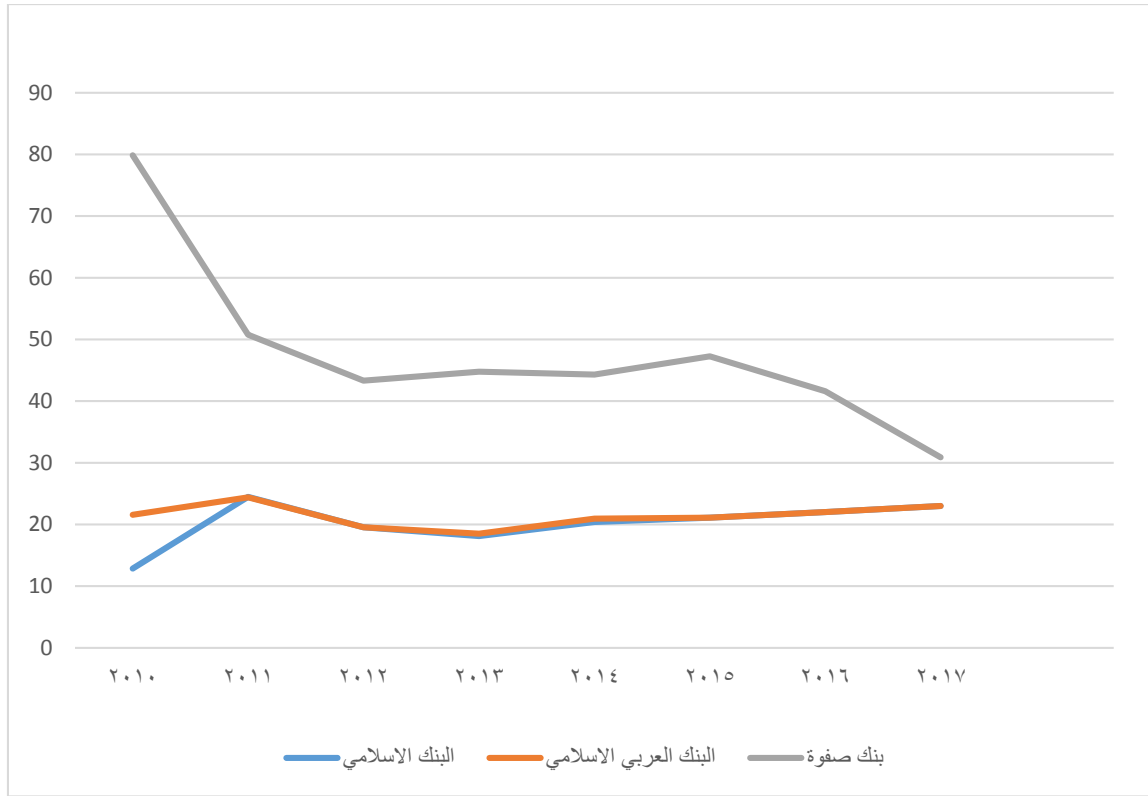
٢-١-٢-٢ الفرع الثاني: أهمية كفاية رأس المال لدى المصارف

يعدّ رأس المال من أهم العناصر التي يعتمد عليها المصرف عند مرحلة التأسيس وعند بداية عمله، وتتجلى أهمية عنصر رأس المال فيما يلي:

- ١- تحمي كفاية رأس المال المصرف من الأزمات المالية التي قد يتعرض لها.
- ٢- تساعد على التوازن بين المخاطر المصرف وحجم رأس ماله.
- ٣- تصنع كفاية رأس المال الثقة لدى العملاء المصرف الحاليين والمحتملين، فكلما كانت كبيرة فإن ذلك يطمئن العملاء على أموالهم المودعة، وتشجع المحتملين على إيداع أموالهم.

٢-٢-١-٣ الفرع الثالث: كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الأردنية

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة، إذ تعدّ من أعلى خمس نسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين ٨٪-٢١٪ خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، والبالغة ١٢٪، والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة ١٠,٥٪، حسب مقررات ٢ بازل ٣، هذا وقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال بشكل بسيط في نهاية عام ٢٠١٧، لتصل إلى ١٧,٥٪ مقارنة مع ١٨,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٦. ومن الجدير ذكره أن هنالك قرّباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ونسبة رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة رأس المال الأساسي ١٧,٤٪، في نهاية عام ٢٠١٧، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعدّ أعلى مكونات رأس المال جودة وقدرة على امتصاص الخسائر.



شكل (١) نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الأردنية

المصدر: إعداد الباحث.

٢-٢-٢-٢ المطلب الثاني: السيولة

وللسيولة أهمية كبيرة في المصارف تبرز أهميتها في قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات، وأيضاً تعدّ مؤشراً على ربحيتها، ونتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

٢-٢-٢-٢-١ الفرع الأول: مفهوم السيولة:

تعرف السيولة بأنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر أو بأقل خسارة ممكنة، وتظهر مخاطر السيولة في حال عجز المصرف عن تغطية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في تواريخها، وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة المصرف على اقتراض الأموال، ووفرة الأصول السائلة لتغطية السحوبات (حماد، ٢٠١١).

وأيضاً من الممكن تعريف السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بكونها القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون معوقات ومشاكل والاستثمار الكامل والرشيد للأموال المتاحة بما يعود بأقصى عائد ممكن في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية (شحاته، ١٩٩٩).

كما أن السيولة تعني مدى استطاعة وقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في موعدها (عبد الرحيم، ٢٠١٠).

إضافةً إلى مدى قدرة واستطاعة المشروع على الوفاء بكامل الالتزامات طويلة أو قصيرة الأجل، مثل: الدائنين والمقرضين والمصارف.

وتعدّ إدارة السيولة من أهم الوظائف في المؤسسات المالية والمصرفية، وتنقسم وظيفة إدارة السيولة إلى قسمين، هما (أبو هراوة، ٢٠١١):

١- إدارة أساسية: وهي التي تتعامل مع النقد بشكل مباشر؛ أي النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، وهي واحدة من الوظائف المهمة وتحدد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم.

٢- إدارة متقدمة: وهي تتضمن الإدارة الأساسية، ويضاف إليها مهام أخرى، منها: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية، وأيضاً إدارة المخاطر المالية التي قد تحدث.

٢-٢-٢-٢ الفرع الثاني: أنواع السيولة النقدية بناءً على أهدافها

١- السيولة القانونية: يقوم البنك المركزي بكونه الجهة المسؤولة عن المصارف بفرض نسبة قانونية محددة للسيولة تلتزم فيها المصارف، وإلا تعرضت لعقوبات مالية في حال انخفاضها عن ما هو مقرر، وهذه النسبة يتم حجبها من قبل المصارف عن التوظيف ويتضمن هذا النوع من السيولة ما يلي:

أ- احتياطي نقدي يقدر بنسبة ٢٠% من الأرصدة والودائع المستحقة على المصرف للمصارف المحلية والفروع والمراسلين في الخارج، وأي مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة المصارف بموجب حوالات أو اعتمادات أو شيكات ويتم إيداع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.

ب- أصول سائلة لا تقل عن نسبة ١٠% من إجمالي ودائع المصارف والتزاماته. وعليه، يكون مقدار نسبة هذه الاحتياطيات القانونية لدى المصارف على الأقل ٣٠% من مواردها.

٢- السيولة الإضافية: تحرص المصارف على توفير نسبة إضافية أعلى من النسبة المفروضة من البنك المركزي من أجل تعزيز الثقة واستغلال فرص من الممكن أن تدر عوائد مالية كبيرة.

٣- السيولة الاحتياطية: وهي تتشكل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، فيقوم المصرف بتقديم تسهيلات مصرفية مقابل رهن بعض أصولها، وهنا تحرص المصارف على امتلاك أصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت الضرورة. (الهندي، ٢٠١٥).

٢-٢-٣ الفرع الثالث: أنواع السيولة النقدية حسب درجة تأثيرها

١- السيولة الزائدة: وهي الحالة التي تؤثر فيها السيولة بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية للمنشأة، وفي هذه الحالة لا يتم التركيز على المؤشرات الإنتاجية بقدر ما يتم التركيز على وفرة السيولة؛ لأنه من المحتمل أن يصبح هناك خطراً كبيراً عندما لا تستطيع المنشأة تغطية وتسديد التزاماتها.

٢- السيولة المثلى: وهي الحالة التي تكون فيها الأصول المتاحة مطابقة للمتطلبات في الوقت المناسب، ويشكل التخطيط وتوفير السيولة هنا الهدف من عملية تحليل السيولة النقدية وعدم الاعتماد على النتائج العشوائية.

٣- السيولة الدنيا: وهي الحالة التي تكون فيها الأصول المتوفرة لمنشأة ما واقعة تحت المقدار المخطط الذي يعطي الالتزامات المستحقة (كجو، فهد، ١٩٩٧).

أنواع السيولة النقدية حسب مكوناتها:

١- السيولة النقدية: وهي النقد الجاهز في المصرف تحت التصرف، وتمثل:

أ- النقد بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في المصرف.

ب- الودائع لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى.

ج- الشيكات تحت التحصيل.

٢- السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يتم بيعها أو رهنها أو تصنيفها، ومنها: الأسهم

والصكوك، وتتميز هذه الأدوات بقصر أجل استحقاقها وإمكانية تسيلها أو رهنها (أبو هراوة،

٢٠١١).

٢-٢-٤ الفرع الرابع: أهمية السيولة النقدية

تبلغ أهمية السيولة بشكل عام بأنها وسيلة لتحقيق ربح واستمرار المنشأة وتعزيز ثقة

المتعاملين والمساهمين فيها، وهي تعدّ شرطاً لاستمرارها ولإمكان الحصول على أموال جديدة

لغايات التوسع، فإن الهدف من العمل والتوسع هو تعظيم الربح وتقليل التكاليف بالقدر الممكن.

(عبدالله، ١٩٨٠).

ولسيولة النقدية أهمية بالغة بحيث تؤثر على الاقتصاد بشكل كبير وعلى الاستثمار وفيما

يلي نوضح أهمية السيولة:

أ- أهمية السيولة بالنسبة للمتعاملين والاقتصاديين:

وتبرز أهمية السيولة بالنسبة للمتعاملين والاقتصاديين لدور وطبيعة وعلاقة أنشطتهم مع

المجتمع، فهم الجهة المعنية بتحقيق وإنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع

المستويات والقطاعات وهم الأكثر تعاملًا مع المصارف والمؤسسات المالية، وتمتاز ودائعهم بكبر

حجمها؛ لذلك تسعى المصارف إلى إنشاء علاقة وطيدة وعدم التفريط فيهم، وفي الوقت نفسه، عدم

اعتماد المصرف عليهم بشكل كامل (قريشي، ٢٠١١).

ب- أهمية السيولة بنسبة للأفراد:

وتبرز أهمية السيولة بنسبة للأفراد أو العائلات، وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أبرزها أنها وسيلة للتبادل، وأيضاً أداة لدفع المعاملات العاجلة ومقياس للمدفوعات الآجلة، ومستودع للقيمة، كما هو معروف نظرياً بـ (أسباب الطلب على النقود)، فتزداد حاجة الأفراد للنقد في إطار نقص محدودية التعامل في الشيكات بين الأفراد ونقص ثقافة الوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة، مثل: أدوات الدفع الإلكتروني (قريشي، ٢٠١١).

٢-٢-٥ الفرع الخامس: أهمية السيولة النقدية للمصارف الإسلامية

- ١- تمكين المصرف من القيام بوظيفته على أكمل وجه، وتخلص من مخاطر العسر المالي.
- ٢- تمكين المصرف من الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات في مواعيد الاستحقاق.
- ٣- زيادة ثقة المودعين مما يترتب عليه الاستمرار في زيادة الإيداعات وتوسع في قاعدة المودعين نتيجة السمعة الطيبة.
- ٤- حماية المصرف من الخسارة التي قد تتجم من تسييل الأصول بسرعة من أجل تغطية مشاكل العسر المالي أو مواجهة السحوبات غير المتوقعة.
- ٥- زيادة الربحية من خلال التوسع في الأنشطة والصفقات المربحة والتوسع في منح التمويلات طويلة الأجل.

يعد موضوع مخاطر السيولة أحد المواضيع المهمة والحساسة في المصارف الإسلامية، ولكي يوازي المصرف بين عنصرين مهمين، وهما: الأمان والربحية، يجب عليه أن يحتفظ بقدر من الأموال في شكل نقدي أو شبه نقدي؛ ليستخدما في مواجهة سحوبات أصحاب الودائع، ولكن زيادة عنصر السيولة لمواجهة المخاطر يعد أيضاً ضياعاً لفرص استثمار هذه الأموال التي تحقق الربح؛ فعندما يكون هناك استخدام اقتصادي لموارد المصارف، فهذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية ذات كفاءة عالية تعمل على مواءمة واستقرار المركز المالي للمصارف، إذ تواجه المصارف الإسلامية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف المتمثلة بالربحية والسيولة والأمان، وهكذا فإن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من المواءمة بين هذه الأهداف،

وهي الغاية التي أنشئ من أجلها، وهي: التحقيق العائد والأرباح من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة، إذ إن السيولة قد تؤثر تأثيراً مباشراً على المصارف الإسلامية لكونه أحد الأعمدة المهمة في تعاملاته، فقد تخسر المصارف الإسلامية الكثير من الفرص الاستثمارية بسبب الرغبة بنسبة احتياطي عالٍ من السيولة لمواجهة أي مخاطر عالية قد تواجهه حيث تبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية ٢٢% تقريباً، حيث إن المصارف الإسلامية التي تستطيع اللجوء كغيرها من البنوك الأخرى إلى البنك المركزي كملجأ أخير في حالات العسر المالي ضمن خصوصية الشريعة التي يتمتع بها القطاع المصرفي الإسلامي (أبو زيد، ١٩٩٤).

إن المصارف لا تستطيع تعظيم أرباحها أو تعظيم سيولتها في وقت متزامن؛ فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد وفي الجهة المقابلة أن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض هذا الأمر غير الممكن حصوله في المصارف الإسلامية؛ أي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف الإسلامية انخفضت أيضاً المخاطرة، ويقابلها انخفاض في العائد؛ لأن أغلب الأموال لم يتم تشغيلها واستثمارها، وبقيت لدى المصرف الإسلامية كأموال معطلة، وهذا في حد ذاته مخاطرة على المصرف إذ إن المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر، وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة أيضاً ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب؛ لأن غالبية الأموال تم تشغيله من قبل المصرف، وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الإفلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص المتاحة في السوق تعد السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على عامل الربحية، ويجب أن تبقى السيولة في حالة التي تبقى المخاطر في مستواها المعقول أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للشركة ولكنهما في الوقت نفسه متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سوف يكون على حساب الآخر فمن المتوقع اهتمام الإدارة في توظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية في ظل مؤشرات سيولة جيدة (حمدان، ٢٠١٦).

ويجد مجموعة من الباحثين علاقة سلبية، ولكنها مهمة بين مستويات السيولة والربحية بخصوص نتائج السيولة، ويمكن للسيولة أن تتغير بسرعة الأمر الذي يتطلب تحديثاً مستمراً ومتكرراً للمؤشرات ذات صلة والأزمات المالية المصرفية الأخيرة، تشير إلى أن أزمة السيولة لها جذور في كثير من الحالات في مشكلة الملاءة تلعب نسبة السيولة أيضاً دوراً أساسياً نحو ربحية المصارف من خلال اتخاذ صافي القروض إلى إجمالي الأصول (LA)، باعتبارها وكيلاً للسيولة وتوفر هذه النسبة مقياس مصدر الدخل وتعد القروض هي أكبر مكونات الأصول التي تحمل فائدة للمصارف ومن المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على الربحية (Voong and Hoi, 2009).

ومخاطر السيولة تنشأ بسبب عدم مواءمة ما بين تواريخ الاستحقاق الأصول والمطلوبات وعدم متابعة الانحرافات ما بين المتوقع والحالي من الفوائض النقدية وعدم متابعة كشف نظام السويقت الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنوك لدى البنوك المرسله فيما يتعلق بالعملات الأجنبية والآثار المترتبة عن سوء إدارة السيولة وفقدان الفرص البديلة وزيادة كلفة الأموال وتدني ربحية المصارف نتيجة عدم الاستغلال هذه الأموال وتنتج مخاطر السيولة نتيجة لعوامل خارجية وداخلية وتشمل العوامل الخارجية على الركود الاقتصادي والأزمات التي تنشأ في الأسواق رأس المال وغيرها، أما العوامل الداخلية فتشمل ضعف الجهات الإدارية لاستخدامات وتوجيه السيولة وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة (Saunders and Cornet, 2002).

ويتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر الأموال ودراسة الأصول في إطار السياسات النقدية، وتتمثل في الاحتفاظ برصيد سيولة كافٍ، وتعدد وتنوع الدراسات في هذا المجال وتتناقض حيث يرى (Molineux and Thornton 1992) أن العلاقة سلبية بين السيولة والربحية بينما يجد صيام وخريوش (2004) و Bourke (1989) أن العلاقة موجبة بين وذات دلالة إحصائية، ويفسر الباحثان (Maghyrech and Shamoun, 2004) هذا التضارب في النتائج يعود إلى اختلاف مرونة الطلب على القروض في البيئات الاقتصادية والمالية لكل دراسة من الدراسات.

٢-٣ المبحث الثالث: مفهوم الربح والربحية ومؤشراتها

يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها هو من أبرز الأهداف المهمة التي تسعى إليها المشاريع كافة، سواء المالية وغير المالية غير أن زيادات الأرباح في المؤسسات التي تتخذ دور الوسيط المالية بين المدخرين والمستثمرين تتعرض لمجموعة من القيود التي تقيدها عن غيرها من المؤسسات الأخرى؛ فالمصارف تقوم بالاحتفاظ بنسبة من السيولة من أجل مواجهة سحبات الأفراد اليومية وهذه النسبة المحتفظ بها تحرم هذه المؤسسات من فرصة استثمارها وتحقيق الأرباح التي هي الغالية الأساسية التي أنشئ المصرف من أجلها.

٢-٣-١ المطلب الأول: مفهوم الربح: للربح مفاهيم عدة، منها:

أ- المفهوم المالي للربح:

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة، والتي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر، ولتحقيق هذا الربح لا بد للإدارة المالية أن تتحصل على الأموال المطلوبة بأقل تكلفة والمخاطر ممكنة واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيلها من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض للنوع نفسه من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا الاستثمار أو ذلك (أبو زعيتر، ٢٠٠٦).

ب- المفهوم الاقتصادي للربح:

يمكن تعريف الربح من مفهوم اقتصادي على أنه مقدر التغير في قيمة صافي الأصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (Jeter and Chaney, ٢٠١٢).

ويمكن تعريف الربح الاقتصادي، بأنه: "أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثرواته"، وبالنسبة للمشروعات فإن الربح هو القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع (توزيعات أرباح) دون أن يؤثر ذلك على رأس المال المستثمر، ويعرف هذا المفهوم لدى الكثير بمفهوم المحافظة على رأس المال.

وهذا يعني أن الربح بالنسبة للمشروعات هو الزيادة في حقوق الأملاك) الزيادة في صافي الأصول) خلال الفترة بعد استبعاد تأثير كل من الاستثمارات الإضافية لأصحاب المنشأة والتوزيعات عليهم ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لا بد من تقييم الأصول والخصوم في بداية المدة وفي نهايتها (الحاسي وآخرون، ٢٠٠٦).

وتتعدد مفاهيم الاقتصادية للربح عند الاقتصاديين وتدرج تحت منهجين رئيسيين:

١- Fisher Irving : تم تعريف الربح (للدخل) إلى ثلاث مفاهيم، وهي:

أولاً: مفهوم الربح المعنوي والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة.

ثانياً: مفهوم الربح الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته.

ثالثاً: مفهوم الربح النقدي ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية.

٢- John R. Hicks :

وطبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يتم تحديده بما يضمن الحفاظ على رأس المال، وتتمثل المحافظة على رأس المال: الحفاظ على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، والمحافظة على القدرة على الإنفاق، والقدرة في الفترات المقبلة التي تقاس بوحدة القيم الحقيقية (الشيرازي، ١٩٩٠).

ج- المفهوم المحاسبي للربح:

من المفهوم المحاسبي، فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة (Jeter and Chaney, ٢٠١٢).

هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة؛ أي أنه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها يعني الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة، وبناءً على ذلك يحسب ربح المحاسبي من خلال طرح التكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات من الإيرادات خلال المدة الزمنية نفسها (الحيالي، ٢٠١٣).

ومن الروابط التي تربط علم الاقتصاد وعلم المحاسبة بوجه عام على الرغم من وجود

اتفاق عام بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة على أنهما من العلوم المترابطة:

١- أن كليهما يهتم بأنشطة منظمات الأعمال ويتعاملان مع متغيرات متشابهة.

٢- كذلك يتفقان على ضرورة قياس الأحداث المالية للمنشآت.

إلا أنهما يختلفان بما يلي:

في توقيت إظهار الربح ووسيلة قياسه وطالماً اختلفت وسيلة القياس بالتالي تختلف النتائج النهائية، وكان من نتيجة ذلك إثارة كم هائل من الجدل عن الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية عند تحديد الربح، فالمتبين من لوجهة نظر الميزانية يرى أن الدخل هو الزيادة في حقوق الملكية (الزيادة في صافي الأصول) (حجازي، ٢٠٠٠).

٢-٣-٢ المطلب الثاني مفهوم الربحية

أما الربحية فهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمؤسسات ومقياساً للحكم على كفايتها، سواء كان ذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية بشكل إجمالي أم على مستوى الأقسام بشكل جزئي (Lumby and Jones, ٢٠١١).

وتعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات وللمنشآت، وأيضاً أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة؛ لذلك نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة في المؤسسة يوجه نحو الجهد الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها لا نقل قيمتها عن العائد الممكن تحقيقه في الاستثمارات التي تتعرض لدرجة المخاطر نفسها، وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ودليل ومؤشر يهتم به الدائنون عن تعاملهم مع المؤسسات والمنشآت، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو حقوق الملكية، كما تعد الربحية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المنشأة؛ لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقه، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة،

الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المنشآت الأخرى، كما تساعد في التعرف إلى الاتجاه الذي تتخذه أداء المنشأة إن العلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة، والأصول أو حقوق الملكية من جهة أخرى، هي علاقة مباشرة، إذ إن الهدف الأساسي من الرسملة، وامتلاك الأصول، هو تحقيق حجم مناسب من الأعمال، يعود في النهاية بأرباح مرضية، إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة، أو مع المعدلات الرائجة في الأسواق المالية (حمودة، ١٩٩٣).

ومن جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تسهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب بل تعد مؤشراً مهماً لكل من المودعين، والدائنين، والمساهمين الحاليين والمرتقبين في المصرف؛ فهي محفز لرجال الأعمال، والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها (سويلم، ١٩٩٨).

فإن أهمية دراسة الربحية تزداد أهميتها من خلال دراستها لقطاع المصارف لما يمثله قطاع المصارف من عصب الحياة لأي مجتمع اقتصادي ولخصوصيته وتأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكونه مرآة للوضع الاقتصادي لأي بلد مهما كانت درجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

وتتأثر ربحية المصارف بعوامل عدة، منها: ما يكون خارج سيطرة الإدارة، ومنها ما هو داخلي تحت سيطرة الإدارة (Gul et al., ٢٠١١).

٢-٣-٣ المطلب الثالث: مؤشرات الربحية

وتهدف هذي المؤشرات إلى قياس قدرة المؤسسات المالية والبنوك على توليد الأرباح من الموال المستغلة في جانب الاستثمار، وتعد من المؤشرات المهمة في تقييم مدى كفاءة إدارة المؤسسة، ويكون توليد الأرباح في المؤسسة بمفهومين التاليين:

١- العائد على الأصول ROA: ويعني بالاستثمار إجمالي الأصول والموجودات العاملة في تحقيق الدخل ويسمى هذا العائد بالعائد على الأصول Return On Assets /ROA أو العائد على الاستثمار Return On Investment /ROI. ويحسب بموجب المعادلة التالية:

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة /مجموع الموجودات

حيث يعدّ هذا المؤشر من أقلّ المؤشرات التي تستخدم لقياس الربحية العمليات الخاصة عند المفاضلة بين شركتين أو مؤسستين تختلفان في مقدار أصولهما العاملة، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات الشركة بتصرفها من مختلف المصادر (الزبيدي، ٢٠٠٤).

وتحقق هذه المؤشرات الغايات التالية:

أ- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة في منح الاقتراض، وذلك من خلال مقارنة العائد وتكلفة الاقتراض.

ب- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المفاضلة بين أداء الشركات المختلفة.

ج- هذه النسبة تعكس الكفاءة التشغيلية دون الكفاءة المالية.

٢- العائد على حقوق المساهمين Return on equity /ROE

ويعنى بالاستثمار الأموال المقدمة من أصحاب المشروع والمساهمين، ويسمى العائد المتحقق نتيجة هذا الاستثمار العائد على حقوق المساهمين Return on equity /ROE ويعبر هذا المؤشر عن مدى كفاءة الإدارة في استثمار أموال أصحاب المشروع، ويعد العائد المرتفع عن كفاءة الإدارة المعنية باستثمار هذه الأموال، ولكن يجب أن نأخذ في الحسبان أن لا يكون السبب الرئيس لارتفاع الأرباح ناتج عن سببين : انخفاض رأس المال المستثمر في الشركة أو نتيجة لاستهلاك الجزء الكبير من الأصول العاملة فيها

وتعدّ هذه النسبة مقياساً شاملاً لقياس الربحية، وسبباً في ذلك لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمار أموال المساهمين في الشركة؛ ولذلك تعدّ مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استثمارها بشكل مبرح وكما تعدّ أيضاً مؤشراً على قدرة جذب الاستثمارات إلى الشركة بسبب النتائج العوائد المتحققة (الزبيدي، ٢٠٠٤).

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين
ويقيس هذا المؤشر نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال المقارنة والمفاضلة بين المشاريع التي يمكن أن يتم الاستثمار بها.

٢-٤ المبحث الرابع: الدراسات السابقة

٢-٤-١ الدراسات العربية

دراسة أبو وادي (٢٠١٧) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية".

هدفت هذي الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، فقد أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية، وبلغ عددها ثلاثة مصارف، وتم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٩)، وقد اهتمت هذه الدراسة بتحديد سلوك المتغير التابع في المصارف الإسلامية - العائد على حقوق الملكية أو المساهمين- والمتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة بعوامل داخلية وعوامل خارجية، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، هي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية والمتغيرات المستقلة، وهي حجم المصرف ونسبة رأس المال ومعدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في عرض النقد وتم إيجاد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية من جهة والرافعة المالية للمصارف من جهة أخرى، وأيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ومعدل التضخم.

دراسة الرقيبات (٢٠١٦) بعنوان: "مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فائض السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وتناولت بالدراسة البنك الإسلامي الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ والبنك العربي الإسلامي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ باستخدام التحليل الإحصائي لاختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في السيولة الكلية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا بد من وجود سوق مالي من أجل التخلص من الفوائض النقدية واستثمارها وتحقيق العوائد للبنوك الإسلامية، وأيضاً يجب مراعاة البنوك الإسلامية بالنسبة للتشريعات الصادرة من قبل البنك المركزي.

دراسة الحمد (٢٠١٣) بعنوان: "المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية الأردنية".

تهدف هذي الدراسة إلى دراسة المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية الأردنية، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام البيانات التجميعية غير المتوازنة للبنوك الإسلامية، وقد تم استخدام مقياسين للتعبير عن ربحية البنوك، هما: معدل العائد على الأصول، وهامش الربحية، وأظهرت النتائج أن العائد على الأصول البنوك الإسلامية الأردنية يتأثر إيجابياً، وبدلالة إحصائية لكل من: كفاية رأس المال ومخاطر الائتمانية وكفاءة الإدارة.

دراسة التميمي وعبيدات (٢٠١٢) بعنوان: "محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أبرز وأهم العوامل التي تحدد ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)، ومن العوامل التي تم اختبارها: الأرباح المحتجزة ونسبة السيولة ونسبة المديونية والفوائض النقدية وحجم الأصول وصافي الفوائد، وأبرز النتائج التي توصل إليها الباحثون:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة التالية الأرباح المحتجزة، ونسبة المديونية والفوائض النقدية.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة التالية حجم الأصول، ونسبة السيولة وصافي الفوائد.

دراسة رمضان (٢٠١١) بعنوان: "محددات البنوك الخاصة للبنوك الإسلامية الربحية: دراسة تطبيقية للسوق الأردني".

هدفت هذه الورقة إلى التعرف إلى العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية بشكل عام والبنوك الإسلامية في الأردن على وجه الخصوص، مع التركيز بشكل خاص على المحددات المحددة للبنك، لمساعدة البنوك الإسلامية على تحسين ربحيتها من خلال تحديد العوامل التي تؤثر عليها، وبالتالي تحسين موقفها التنافسي البنوك التقليدية الأخرى من أجل تعزيز صناعة المصرفية الإسلامية. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطوط الملاحية المنتظمة لتحليل البيانات المتسلسلة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. تم تحديد مجموعة متنوعة من المحددات المصرفية الداخلية والخارجية التي تستخدم للتنبؤ بالربحية. بشكل عام، وتشير النتائج إلى أن رأس المال الجيد للبنك، والإدارة الفعالة وانخفاض المخاطر الائتمانية أسباب تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول. وتشير النتائج أيضاً إلى أن تأثير المحددات الداخلية للربحية يختلف اختلافاً كبيراً بين البنوك الإسلامية الأردنية.

دراسة صيام وخريوش (٢٠٠٢) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن".

هدفت هذي الدراسة إلى تحديد ومعرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-١٩٩١)، ومن أجل تحقيق ذلك، تم جمع البيانات اللازمة عن البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية وتحليلها.

وقد قام الباحثان بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية من خلال دراسة حجم البنك مقياساً بإجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة الفوائض النقدية والسيولة النقدية ومصاريف الدعاية والإعلان، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- ١- وجود علاقة سلبية بين الربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول.
- ٢- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية:
حقوق الملكية والفوائض النقدية والسيولة النقدية ونسبة المديونية ومصاريف الدعاية والإعلان.
- ٣- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول من جهة أخرى.

دراسة كنعان (٢٠٠٢) بعنوان: "السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٩)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية ضمن عينة شملت سبعة مصارف تجارية أردنية. ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية.
- ٢- وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

٢-٤-٢ الدراسات الأجنبية

Abduh and Idrees (٢٠١٣). Determinants of Islamic Banking Profitability in Malaysia.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر المحددات الداخلية المتعلقة بالبنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وأهم المحددات التي تم دراستها تتمثل بـ: رأس المال والسيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التمويل وفاعلية التشغيل وحجم البنك، وأثر المحددات الصناعية المتمثلة بتطور السوق المالي، وتركيز البنوك وتأثيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. ومن أهم التوصيات:

- ١ - وجود علاقة طردية إيجابية بين حجم البنك والربحية.
- ٢- وجود علاقة إيجابية بين تطور السوق المالي وتركيز السوق والتضخم مع الربحية.

Karim et al. (٢٠١٢). Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of African Islamic Banks Profitability.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الإسلامية في أفريقيا في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩.

ولقد درس الباحثون حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وصافي القروض إلى مجمل الأصول، ورأس المال وحجم البنك، ونسبة الإيرادات كعوامل داخلية، ودراسة التضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي كعوامل اقتصادية.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال وحجم البنك مع ربحية البنوك الإسلامية، ووجود علاقة سلبية وهامة بين صافي القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الإيرادات مع الربحية إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين تركزية السوق والربحية في المصارف الإسلامية، وعلاقة إيجابية بين العوامل الاقتصادية المتمثلة بتضخم ومعدل نمو الناتج المحلي وربحية المصارف الإسلامية في أفريقيا.

Syed et al. (٢٠١٢). Determinants of Profitability of Islamic Bank A case Study of Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر العوامل الخارجية على ربحية البنوك الإسلامية في باكستان، وقد اشتملت عينة الدراسة على ستة بنوك خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩).

وقد كانت العوامل التي تم فحصها تتمثل بـ: إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، معدل الفائدة، والإنتاج الصناعي، ومعدل البطالة. وقد استخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمعيارين لقياس الربحية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

١- أن معدل الفائدة هو الوحيد الذي أظهرت النتائج أن له علاقة إيجابية مهمة على ربحية البنوك الإسلامية.

٢- وجود علاقة سلبية بين كل من إجمالي الناتج المحلي والتضخم ومعدل البطالة والإنتاج الصناعي من جهة الربحية وبين الربحية من جهة أخرى.

Asma et al. (٢٠١١). Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات ربحية المصرفية الإسلامية في ماليزيا المدرجة في بورصتها. وتشمل المحددات المحددة للبنك العوامل الداخلية، مثل: كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والسيولة وحجم البنك وإدارة النفقات. وقد استخدمت الدراسة منهجية تحليل بيانات لوحة "المربع الأقل عموماً" (GLS) باستخدام بيانات ربع سنوية من تسعة بنوك إسلامية تتكون من: البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية المدرجة في ماليزيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم البنك هو المتغير الوحيد الذي يؤثر بدلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا.

Wasiuzzaman and Tarmize (٢٠١٠). Profitability of Islamic Bank in Malaysia

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار نتائج أخبار محددات الربحية في عينة مصارف الإسلامية الماليزية، والتي بلغ عددها ١٦ مصرفاً، ومن المحددات الداخلية التي تم دراستها: السيولة ورأس المال وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية.

وتناولت الدراسة المحددات الخارجية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، وذلك بالاعتماد على استخدام بيانات القوائم المالية للعينة المكونة من ١٦ مصرفاً، للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٨، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

١- أن جميع المتغيرات التي تم دراستها لها تأثير على الربحية في المصارف الإسلامية في ماليزيا.

٢- أن المتغيرات التي لها تأثير إيجابي على الربحية، هي: العوامل الخارجية المتمثلة بتضخم وإجمالي الناتج المحلي.

٣- يوجد علاقة سلبية بين جودة الأصول ورأس المال في المصارف الإسلامية.

Karim Ben Khediri (٢٠٠٩). Determinants of Islamic bank profitability in the MENA region.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات ربحية البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٦، بما في ذلك: ظروف الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق والتطوير المؤسسي على الربحية المصرفية. وأشارت أبرز النتائج والأدلة التي تم التوصل إليها إلى أن الرسملة وكفاءة الإدارة تعزز ربحية البنوك. كما وتشير النتائج أيضاً إلى أن ربحية البنك مرتبطة بالنمو الاقتصادي والتضخم وتركيز البنوك. وتبين أن ربحية البنك الإسلامي أعلى في الدول ذات الأداء الأفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية ونظم قانونية عن الدول غير المستقرة.

الجدول رقم (١): ملخص الدراسات السابقة

الرقم	الباحث	بلد الدراسة	السنة	هدف الدراسة	أهم النتائج
الدراسات العربية					
١	صيام وخريوش	الأردن	٢٠٠٢	هدفت هذي الدراسة إلى تحديد ومعرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠	ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها: ١- وجود علاقة سلبية بين الربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول. ٢- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية والفوائض النقدية والسيولة النقدية ونسبة المديونية ومصاريف الدعاية والإعلان. ٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول من جهة أخرى.
٢	كنعان	الأردن	٢٠٠٢	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية ضمن عينة شملت سبع مصارف تجارية أردنية.	١- أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية ٢- وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية.
٣	رمضان	الأردن	٢٠١١	هدفت هذه الورقة إلى التعرف إلى العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية بشكل عام والإسلامية البنوك في الأردن على وجه الخصوص، مع التركيز بشكل خاص على المحددات المحددة للبنك، لمساعدة البنوك الإسلامية على تحسين ربحيتها من خلال تحديد العوامل التي تؤثر عليها، وبالتالي تحسين موقفها التنافسي البنوك التقليدية الأخرى من أجل تعزيز صناعة المصرفية الإسلامية.	وتشير النتائج إلى أن رأس المال الجيد للبنك، والإدارة الفعالة وانخفاض المخاطر الائتمانية يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول. النتائج تشير أيضاً إلى أن تأثير المحددات الداخلية للربحية يختلف اختلافاً كبيراً بين البنوك الإسلامية الأردنية.

٤	التميمي وعبيدات	الأردن	٢٠١٢	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أبرز وأهم العوامل التي تحدد ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، ومن العوامل التي تم اختبارها: هي الأرباح المحتجزة ونسبة السيولة ونسبة المديونية والفوائض النقدية وحجم الأصول وصافي الفوائد.	النتائج التي توصل إليها الباحثون: ١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة التالية للأرباح المحتجزة ونسبة المديونية والفوائض النقدية. ٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة التالية حجم الأصول ونسبة السيولة وصافي الفوائد.
٥	الحمد	الأردن	٢٠١٣	تهدف هذي الدراسة إلى دراسة المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام البيانات التجميعية غير المتوازنة للبنوك الإسلامية وقد تم استخدام مقياسين للتعبير عن ربحية البنوك، هما: معدل العائد على أصول وهامش الربحية	وأظهرت النتائج أن العائد على الأصول البنوك الإسلامية يتأثر إيجابياً وبدلالة إحصائية لكل من كفاية رأس المال ومخاطر الائتمانية وكفاءة الإدارة.
٦	الرقبيات	الأردن	٢٠١٦	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فائض السيولة على أداء المالي للبنوك الإسلامية، وتضمنت هذه الدراسة البنك الإسلامي الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ والبنك العربي الإسلامي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣	وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا بد من وجود سوق مالي من أجل التخلص من الفوائض النقدية واستثمارها وتحقيق العوائد للبنوك الإسلامية، ووجوب مراعاة البنوك الإسلامية بالنسبة للتشريعات الصادرة من قبل البنك المركزي
٧	وادي وسمحان	الأردن	٢٠١٧	هدفت هذي الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية حيث أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية ويبلغ عددها ثلاثة مصارف أردنية، وتم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٠٩ حيث اهتمت بدراسة سلوك المتغير التابع في المصارف الإسلامية -العائد على حقوق الملكية أو المساهمين- والمتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة بعوامل داخلية وعوامل خارجية.	وأبرز النتائج التي تم التوصل إليها: هي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية والمتغيرات المستقلة، وهي: حجم المصرف ونسبة رأس المال ومعدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في عرض النقد، وتم إيجاد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية من جهة، والرافعة المالية للمصارف من جهة أخرى وأيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ومعدل التضخم.

الدراسات الأجنبية					
١	Karim Ben Khediri.	الشرق الأوسط	٢٠٠٩	هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات ربحية البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٦. بما في ذلك: ظروف الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق والتطوير المؤسسي، على الربحية المصرفية.	أبرز النتائج والأدلة التي تم التوصل إليها تشير إلى أن الرسملة وكفاءة الإدارة تعزز ربحية البنوك. تشير النتائج أيضاً إلى أن ربحية البنك المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتضخم وتركيز البنوك. أيضاً تبين أن ربحية البنك الإسلامي أعلى في الدول ذات الأداء الأفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية ونظم قانونية عن الدول غير المستقرة.
٢	Wasiuzzaman and Tarmize	ماليزيا	٢٠١١	هدفت هذه الدراسة إلى إظهار نتائج أخبار محددات الربحية في عينة مصارف الإسلامية الماليزيا والتي بلغ عددها ١٦ مصرف ومن هذه المحددات الداخلية التي تم دراستها السيولة ورأس المال وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية. وتم دراسة المحددات الخارجية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وذلك بالاعتماد على استخدام البيانات القوائم المالية للعينة المكونة من ١٦ مصرفاً للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٨.	النتائج التي تم التوصل إليها: ١- أن جميع المتغيرات التي تم دراستها لها تأثير على الربحية في المصارف الإسلامية في ماليزيا. ٢- والمتغيرات التي لها تأثير إيجابي على الربحية هي العوامل الخارجية المتمثلة بتضخم وإجمالي الناتج المحلي. ٣- يوجد علاقة سلبية بين جودة الأصول ورأس المال في المصارف الإسلامية.
٣	Syed et.al.	الباكستان	٢٠١٢	هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر العوامل الخارجية على ربحية البنوك الإسلامية في باكستان، وقد اشتملت عينة الدراسة على ستة بنوك خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩). وقد كانت العوامل التي تم فحصها تتمثل ب: إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، معدل الفائدة، والإنتاج الصناعي، ومعدل البطالة. وقد استخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمعيارين لقياس الربحية.	وأهم النتائج التي تم التوصل إليها: ١- أن معدل الفائدة هو الوحيد الذي أظهرت النتائج أن له علاقة إيجابية مهمة على ربحية البنوك الإسلامية. ٢- وجود علاقة سلبية بين كل من إجمالي الناتج المحلي والتضخم ومعدل البطالة والإنتاج الصناعي من جهة الربحية وبين الربحية من جهة أخرى.

٤	Asma et. al.	ماليزيا	٢٠١١	هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات ربحية المصرفية الإسلامية في ماليزيا المدرجة في بورصتها. وتشمل المحددات المحددة للبنك العوامل الداخلية، مثل: كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والسيولة وحجم البنك وإدارة النفقات. وقد استخدمت الدراسة منهجية تحليل بيانات لوحة "المربع الأقل عموماً" (GLS) باستخدام بيانات ربع سنوية من تسعة بنوك إسلامية تتكون من: البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية المدرجة في ماليزيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.	وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم البنك هو المتغير الوحيد الذي يؤثر بدلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا.
٥	Karim et al	أفريقيا	٢٠١٢	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الإسلامية في أفريقيا في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩. ولقد قام الباحثون بدراسة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول وصافي القروض إلى مجمل الأصول ورأس المال وحجم البنك ونسبة الإيرادات؛ كعوامل داخلية ودراسة التضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي كعوامل اقتصادية.	ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال وحجم البنك مع ربحية البنوك الإسلامية ووجود علاقة سلبية وهامة بين صافي القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الإيرادات مع الربحية، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين تركيزية السوق والربحية في المصارف الإسلامية وأيضاً علاقة إيجابية بين العوامل الاقتصادية المتمثلة بتضخم ومعدل نمو الناتج المحلي وربحية المصارف الإسلامية في أفريقيا.
٦	Abduh and Idrees	ماليزيا	٢٠١٣	هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر المحددات الداخلية المتعلقة بالبنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٠) وأهم المحددات التي تم دراستها تتمثل برأس المال والسيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التمويل وفاعلية التشغيل وحجم البنك وأثر المحددات الصناعية المتمثلة بتطور السوق المالي وتركيز البنوك وتأثيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.	ومن أهم التوصيات: ١- وجود علاقة طردية إيجابية بين حجم البنك والربحية. ٢- وجود علاقة إيجابية بين تطور السوق المالي وتركيزية السوق والتضخم مع الربحية.

٢-٤-٣ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

- ١- الدراسة الحالية اعتمدت على فترة حديثة نسبياً ٢٠١٠-٢٠١٧.
- ٢- ركزت الدراسة الحالية على التضخم وعرض النقد كمتغيرات خارجية مؤثرة على الربحية.
- ٣- ركزت الدراسة الحالية على كفاية رأس المال والسيولة كمتغيرات داخلية مؤثرة على الربحية.
- ٤- اعتمدت الدراسة الحالية في قياس الربحية على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

٣-١ منهجية الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيقدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات المالية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لنستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

٢-٣ الاختبارات المستخدمة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (١٩٨٢) Nelson & Plosser دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة. وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاهها أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا يكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order ١) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (١٩٨٨) (PP). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.

ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية. قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من استقرار البيانات حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٢) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

جدول رقم (٢) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF-Fisher prb.	PP-Fisher prb.	النتيجة
ROA	المستوى	٠,٤٣٥٦	٠,٠٠٦٩	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٤٠٦	٠,٠١٢٩	مستقرة
ROE	المستوى	٠,٥٠٧٨	٠,٠٦٣١	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٤٢١	٠,٠٠٠٧	مستقرة
Cade	المستوى	٠,٥٦١١	٠,٠٠٢١	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠٣٩	٠,٠٠٠٧	مستقرة
Liq	المستوى	٠,١٤٦٨	٠,٢٣٥٨	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠١٧٢	٠,٠٤٥٤	مستقرة
Inf	المستوى	٠,٣٥١٩	٠,٣٢٩٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٤١٤	٠,٠٠٢٠	مستقرة
Ms	المستوى	٠,٢٩٨٣	٠,٢٢١٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٤٢١	٠,٠٠٠٠	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

- اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (٣) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٣) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

MS	INF	LIQ	CADE	
-٠,٢٣	٠,٠٨	-٠,٦١	١	CADE
٠,٣٨	-٠,٣٥	١		LIQ
-٠,٧٤	١			INF
١				MS

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E.VIEWS.

٣-٣ نماذج الدراسة

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النماذج التالية:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots(1)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots(2)$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots(3)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots(4)$$

حيث أن:

المتغيرات التابعة:

• ROA_{it} : العائد على الأصول

• ROE_{it} : العائد على حقوق المساهمين

المتغيرات المستقلة:

$Cade_{it}$: نسبة كفاية راس المال

Liq_{it} : نسبة السيولة

Inf_{it} : معدل التضخم

Ms_{it} : عرض النقد

ϵ_{it} : حد الخطأ

β_0 : مقطع الانحدار

β_1 ، β_2 : معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

٣-٤ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

• الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0,1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية.

• الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0,2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية.

الفرضية الرئيسية الثانية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

• الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0,1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية.

• الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0,2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية.

النموذج الأول

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots(1)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cade_{it} + \beta_2 Liq_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

وينبثق عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى H.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA,ROE).

- الفرضية الفرعية الأولى: H.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA,ROE).
- الفرضية الفرعية الثانية: H.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA,ROE).

الجدول (٤) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (٠,٤٨) وهي اكبر من ٥% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الأثر العشوائي هو المناسب للتقدير.

الجدول (٥) يبين نتائج الأثر العشوائي، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE) حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٢٩ -، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى ٠,٢٩ - من التغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H.1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٠٣، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١٪ في نسبة السيولة يؤدي إلى تغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE) بمقدار ٠,٠٣، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥) لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥) لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٨٣% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، تعود إلى كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥) للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥ ٠,٠٥) للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE).

- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(0,0000)$ إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (٤) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
٠,٤٨٧١	٢	٢٦,٧٧١١٩٤	Cross-section random
Cross-section random effects test equation:			
Dependent Variable: ROE			
Method: Panel Least Squares			
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٥: ٥٨			
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧			
Periods included: ٨			
Cross-sections included: ٣			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٥: ٥٧				
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧				
Periods included: ٨				
Cross-sections included: ٣				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٣٢٩٧	-٠,٩٩٨٩٨٥	٠,٠٨١٥٩٠	-٠,٠٨١٥٠٧	C
٠,٠٠١٩	٣,٥٨٣٠٥٠	٠,٠٠٨٩٠١	٠,٠٣١٨٩٣	LIQ
٠,٠٠٠٠	-٩,٥٣٠٩٤٣	٠,٠٣٠٦٨٥	-٠,٢٩٢٤٥٩	CADE
٥٢,٤٢٤٣٠	F-statistic		٠,٨٣٩٨٠٦	R-squared
٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)		٠,٨٢٣٧٨٧	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الجدول (٦) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (٠,٠٤) وهي اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الأثر العشوائي ونقبل الفرضية البديلة بأن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

الجدول (٧) يبين نتائج الأثر الثابت، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,١٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٦٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٣٦% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).

- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(0,0303)$ إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (٦) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
٠,٠٤٧٣	٢	٦,١٠١٦٣٩	Cross-section random
Cross-section random effects test equation:			
Dependent Variable: ROA			
Method: Panel Least Squares			
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٦: ٠١			
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧			
Periods included: ٨			
Cross-sections included: ٣			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٧) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٥: ٥٩				
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧				
Periods included: ٨				
Cross-sections included: ٣				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٦٧٤٣	-٠,٤٢٧٢٤٨	٠,٠٣٤٥٨٩	-٠,٠١٤٧٧٨	C
٠,٦٣٧٦	٠,٤٧٩٠٩٣	٠,٠٠٣٩٤٧	٠,٠٠١٨٩١	LIQ
٠,١٣٤٣	١,٥٦٧٩٦٨	٠,٠١٥٢٥٣	٠,٠٢٣٩١٦	CADE
٥,٦٠٦٩١٧	F-statistic		٠,٣٦٦٨١٤	R-squared
٠,٠٣٠٣٦٩	Prob(F-statistic)		٠,٢٢٦١٠٦	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

النموذج الثاني:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(3)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Inf_{it} + \beta_2 Ms_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(4)$$

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الثانية H.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE،ROA).

- الفرضية الفرعية الأولى: H.2.1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE،ROA).
- الفرضية الفرعية الثانية: H.2.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE،ROA).

الجدول (8) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (0,87) وهي اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب للتقدير.

الجدول (9) يبين نتائج الأثر العشوائي، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE) حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0,36، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٢٥، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١٪ في لمعدل عرض النقد يؤدي إلى تغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE) بمقدار ٠,٢٥، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٢٩% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، تعود إلى كل من معدل عرض النقد، ومعدل التضخم، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (٠,٠٢٥٤) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (٨) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
٠,٨٧٣٤	٢	٠,٠٠٠٠٠٠	Cross-section random
Dependent Variable: ROE			
Method: Panel Least Squares			
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٦: ٠٣			
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧			
Periods included: ٨			
Cross-sections included: ٣			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٩) نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٦: ٠٣				
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧				
Periods included: ٨				
Cross-sections included: ٣				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٣١٩	-٢,٢٩٧٩١٠	٠,٤٥٢٥٤٨	-١,٠٣٩٩١٤	C
٠,٣٦٠١	٠,٩٣٥٦٧٢	٠,٠٠٢٦٦٧	٠,٠٠٢٤٩٥	INF
٠,٠١٨٨	٢,٥٤٥٩١٠	٠,١٠٠٠٥٤	٠,٢٥٤٧٢٨	MS
٤,٣٩٤٨٢١	F-statistic		٠,٢٩٥٠٥٧	R-squared
٠,٠٢٥٤٤٦	Prob(F-statistic)		٠,٢٢٧٩٢٠	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الجدول (٩) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (٠,٠٤) وهي اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي ونقبل الفرضية البديلة بان نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

الجدول (١٠) يبين نتائج الأثر الثابت، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,١٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٦٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٣٦% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).

- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(0,0303) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول (٩) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (0,92) وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب للتقدير.

الجدول (١٠) يبين نتائج الأثر العشوائي، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0,12، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H_١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0,28، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 10% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من معدل التضخم، ومعدل عرض النقد

- وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(0,036)$ إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (١٠) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0,9275	2	0,000000	Cross-section random
Dependent Variable: ROA			
Method: Panel Least Squares			
Date: 04/06/19 Time: 16: 06			
Sample: 2010 2017			
Periods included: 8			
Cross-sections included: 3			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (١١) نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: ٠٤/٠٦/١٩ Time: ١٦: ٠٦				
Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧				
Periods included: ٨				
Cross-sections included: ٣				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٢٥٠٣	١,١٨٢٢٢٥	٠,١٣٣٧٩٩	٠,١٥٨١٨١	C
٠,١٢٩٩	-١,٥٧٦١١١	٠,٠٠٠٧٩١	-٠,٠٠١٢٤٧	INF
٠,٢٨٠٨	-١,١٠٦٩٦٨	٠,٠٢٩٦٩٤	-٠,٠٣٢٨٧١	MS
٣,٢٥٠٨٤٣	F-statistic		٠,١٠٦٤٤٧	R-squared
٠,٠٣٦٧٣٥	Prob(F-statistic)		٠,٠٢١٣٤٧	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج

تبين من خلال النتائج التحليل السابق اللاستنتاجات التاليه:

النموذج الأول

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE) حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٢٩ - ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى ٠,٢٩ - من التغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٠٣ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١% في نسبة السيولة يؤدي إلى تغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE) بمقدار ٠,٠٣ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٨٣% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، تعود إلى كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (٠,٠٠٠٠٠) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,١٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٦٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٣٦% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من نسبة كفاية راس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (٠,٠٣٠٣) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

النموذج الثاني:

- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٣٦، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٠,٢٥، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١٪ في معدل عرض النقد يؤدي إلى تغير في ربحية المصارف الإسلامية (ROE) بمقدار ٠,٢٥، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROE).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٢٩% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، تعود إلى كل من معدل عرض النقد، ومعدل التضخم، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROE).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (٠,٠٢٥٤) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,١٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H.١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية ٠,٦٣، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H.٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ لنسبة السيولة على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٣٦% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ للمحددات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).

- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(0,0303)$ إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA) حيث بلغت قيمة الاحتمالية $0,12$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى (H_1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل التضخم على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- عدم وجود تأثير معنوي لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية $0,28$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA)، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لمعدل عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية (ROA).
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 10% من التغيرات في ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، تعود إلى كل من معدل التضخم، ومعدل عرض النقد وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA)، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ للمحددات الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ROA).
- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(0,036)$ إن النموذج صالح لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٤-٢ التوصيات

- ١- على إدارة المصارف الإسلامية بذل المزيد من الجهد من أجل تقليل سيولة عن طريق تنويع الفرص الاستثمارية لما لها دور بارز في زيادة معدلات الربحية.
- ٢- قيام الدراسات المستقبلية بأخذ المزيد من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية.
- ٣- على إدارة المصارف الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية في إعداد الخطط الاستراتيجية المستقبلية للمصرف.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو السندس، جهاد احمد والزيود، عبد الناصر (٢٠٠٨)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط١)، عمان، الأردن: دار تسنيم للنشر والتوزيع.
- ابو دلو، عماد محمود عايد (٢٠٠٢)، أثر عرض النقد على الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن ١٩٩٠-٢٠١٠، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- أبوزعيتر، باسل (٢٠٠٦)، العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين.
- ابو زيد، لدسوقي حامد (١٩٩٤)، إدارة البنوك (٢)، القاهرة: جامعة القاهرة، مطبعة كلية الهندسة.
- ابو هرواة، جلال الدين (٢٠١١)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، ١(٢).
- ارشيد، محمود عبد الكريم احمد (٢٠٠١)، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، (ط١)، عمان، الأردن: دار النفائس.
- الاشقر، احمد عبد المطلب (٢٠١٣)، دور التمويل الإسلامي في دفع عجلة التنمية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ١٤(١).
- الامين، عبد الوهاب (٢٠٠٢)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط١)، عمان الأردن: دار ومكتبة الحمد.
- بخيت، حيدر نعمة (٢٠٠٥)، أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٥. مجلة العلوم الانسانية، (٢٢)، حزيران.
- بخيت، حيدر نعمت (٢٠٠٦)، أثر عرض النقد (m1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٥، جامعة الكوفة، كلية إدارة الأعمال.
- بن علي، بلعزوز (٢٠٠٨)، محاضرات في النظريات والسياسية النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة.
- التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الأردنية.
- الجبوري، سوسن والغالبي عبد الجليل (٢٠٠٨)، أثر مقياس عرض النقد على المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٠(١).

الحاسي، جمعة خليفة وآخرون (٢٠٠٦)، المحاسبة المتوسطة، (ط٤)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

حجازي، محمد عباس (٢٠٠٠)، نظرية المحاسبة، القاهرة: الدار الهندسية للطباعة والنشر. حداد، اشقر وهذلول، مشهور (٢٠٠١)، النقود والمصارف، (ط٣)، عمان، الأردن، دار الوائل للنشر والتوزيع.

حماد، عبد العال طارق (٢٠١١)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

حمدان، مأمون (٢٠١٦)، مجلة جامعة البعث، ٨٣ (٣٣).

حمودة، سليم (١٩٩٣)، التحليل المالي، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.

الحيالي، وليد (٢٠١٣)، المحاسبة المتوسطة، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع. خصاونة، صالح فواز (٢٠٠٠)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط٢)، عمان، الأردن: دائرة المكتبة الوطنية.

الدليمي، عوض فاضل اسماعيل (١٩٩٠)، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العالمي، جامعة بغداد.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى (٢٠١٠)، مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية، القاهرة، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

الروابي، نبيل (٢٠٠٧)، نظرية التضخم، الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية. زيبيدي، حمزة (٢٠٠٤)، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، الأردن: الورقة للنشر والتوزيع. سويلم، محمد (١٩٩٨)، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، القاهرة: دار الجبل للنشر.

شحاته، حسين حسن (١٩٩٩)، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية. الاقتصاد الإسلامي، الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، (٢١٦)، ربيع الأول ١٤٢٠/يونيو.

شلبي، ماجدة (٢٠٠٢)، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعياري لجنة بازل. المجلة الاقتصادية، القاهرة، مصر.

- شماخ، خليل (١٩٩٠)، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المالية) واثرها على المصارف العربية، (ط١)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- شيخ، ماهر الشيخ (٢٠٠٠)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، نظرية المحاسبة، (ط١)، الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر.
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣)، السياسات الاقتصادية - على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، (ط١)، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عبد المنعم، السيد علي والعيسى، نزار سعد الدين (٢٠٠٤)، النقود والمصارف والأسواق المالية، (ط١)، عمان: الحامد للنشر.
- عبدالله، شوقي حسن (١٩٨٨)، التمويل والإدارة المالية، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- الهندي، منير ابراهيم (٢٠١٥)، إدارة الاسواق و المنشآت المالية الدولية، ط٣، الاسكندرية، مصر: المكتبة العربية الحديثة.
- عقل، مفلح (٢٠٠٨)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- فهد، نصر حمود (٢٠٠٩)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع
- قريشي (٢٠١١)، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد. مجلة الباحث، (٩). الكراسنة، ابراهيم (٢٠٠٦)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطرة صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية، ابو ظبي.
- كنجو، عبود كنجو وفهد، ابراهيم وهبي (١٩٩٧)، الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر. موقع بورصة عمان.

موقع دائرة الإحصاءات العامة.

هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٠)، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، (ط٣)، الإسكندرية:
المكتب العربي الحديث.

وحيد، مهدي العامر (٢٠٠٣)، اقتصاديات النقود والبنوك، (ط١)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Abreu, M. and Mendes, V. (٢٠٠٢). **Commercial bank interest margins and profitability: evidence form EU countries**. Retrieved ١ December, ٢٠١٥, from www.iefs.org.uk/Papers/Abreu.pdf
- Abu Hasan, Nurfadhilah, Shaori, Noor Azizah, Palanimally, Yamman Rani Haji Mohamad and Ramesh Kumer Moona (٢٠١٣). The Impact Of Macroeconomic And Bank Specific Components On The Return Of Equity. **Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business**, ٥(٢).
- Athanasoglou, P., Brissimis, S.N. and Delis, M.D. (٢٠٠٥). Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. **Working Paper**, No ٢٥, Bank of Greece.
- Bourke, P. (١٩٨٩). Concentration and Other Determinants of Bank Profitability in Europe, North America and Australia, **Jornanal of Banking and Finance**, (١٣), ٦٥-٧٩.
- Fccio, L.J. Juchau, R. and Flanagan, J. (٢٠١٥). **Principles of managerial Financial and Quantitative Analysis**, ٥٠(٠٣), ٢٧٧-٣٠٠.
- Flamini, V., McDonald, C. and Schumacher, L. (٢٠٠٩). The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa. **IMF Working Papers**, No ٠٩/١٥, pp. ١-٣٠.
- Goodhart, C. (٢٠١١). **The Basel Committee on Banking Supervision: A history of the early years ١٩٧٤-١٩٩٧**, Cambridge University Pres.
- Gujarati, D. and Porter, D. (٢٠٠٩). **Basic Econometrics**, (٥th ed.). International Edition, McGraw Hill.
- Gul, Sehrish, Irshad, Faiza and Zaman, Khalid (٢٠١١). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. **The Romanian Economic Journal**, (٣٩), ٦١-٨٧.
- Jeter, D. C. and Chaney, P. K. (٢٠١٢). **Advance Accounting**, New Jersey: John Wiley & Sons Ins.
- Lumby, S. and Jones, C. (٢٠١١). **Corporate Finance Theory and Practice**, London: South - Western.

- Magghyryh, A. and Shammout, M. (٢٠٠٤). Determinants of Commercial Banks Performance in Jordan. **Arabic Economic Research**, ٣٢(٣٣), ٣-٣٣.
- Molyneux, P. and Thornton, A. (١٩٩٢). Determinants of European Bank profitability. **Journal of Banking and Finance**, (١٦), ١١٧٣-١١٧٨.
- Morgan, Donald (١٩٩٢). Are Bank Loans a Force in Policy ?", Federal Reserve Bank of Kansas City. **Economic Review**, ٧٧(second quarter).
- Nelson and Plosser (١٩٨٢). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal Of Monetary Economics**, ١٠, ١٣٩-١٦٢.
- Noor, Mohamad Akbar and Bt Ahmad, Nor Hayati (٢٠١١). Relationship Between Islamic Banking Profitability and Determinants of Efficiency. **The IUP journal of Managerial Economics**.
- Perry, P.(١٩٩٢). Do banks gain or lose form information. **Journal Banking**, ١٤(٢), ٢٥-٣٠.
- Phillips and Peron (١٩٨٨). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, ٧٥, ٣٣٥-٣٤٦.
- Reveall, J.R.S. (١٩٨٠). **Cost and margins in banking: An international survey**, Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.
- Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Million (٢٠٠٢). **Financial Institutions Management: A Risk Management Approach**, (٤th Ed.), McGraw-Hill.
- Seddighi and Lawler (٢٠٠٠). **Econometrics: practical approach**, London: Routledge.
- Stock and Watson (١٩٨٩). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, MIT press national Bureau of economic research.
- Vong, P. I. A. and Hoi, S. C. (٢٠٠٩). Determinants of Bank Profitability in Macao. University of Macao, **working paper**, July.